الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

الرقم : .....

العنوان:

تجارب الوحدة في الوطن العربي
"الإمارات العربية المتحدة 1971" أنموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- شهرة علال
- فضيلة صغيري

تحت إشراف:

د/ سعدية بن حامد

مقدمة أمام لجنة المناقشة			
اسم ولقب الأستاذ(ة)	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
إلياس بن سديرة	أستاذ محاض "ب"	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	رئيسا
سعدية بن حامد	أستاذ محاض "أ"	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
سميحة دري	أستاذ مساعد "أ"	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

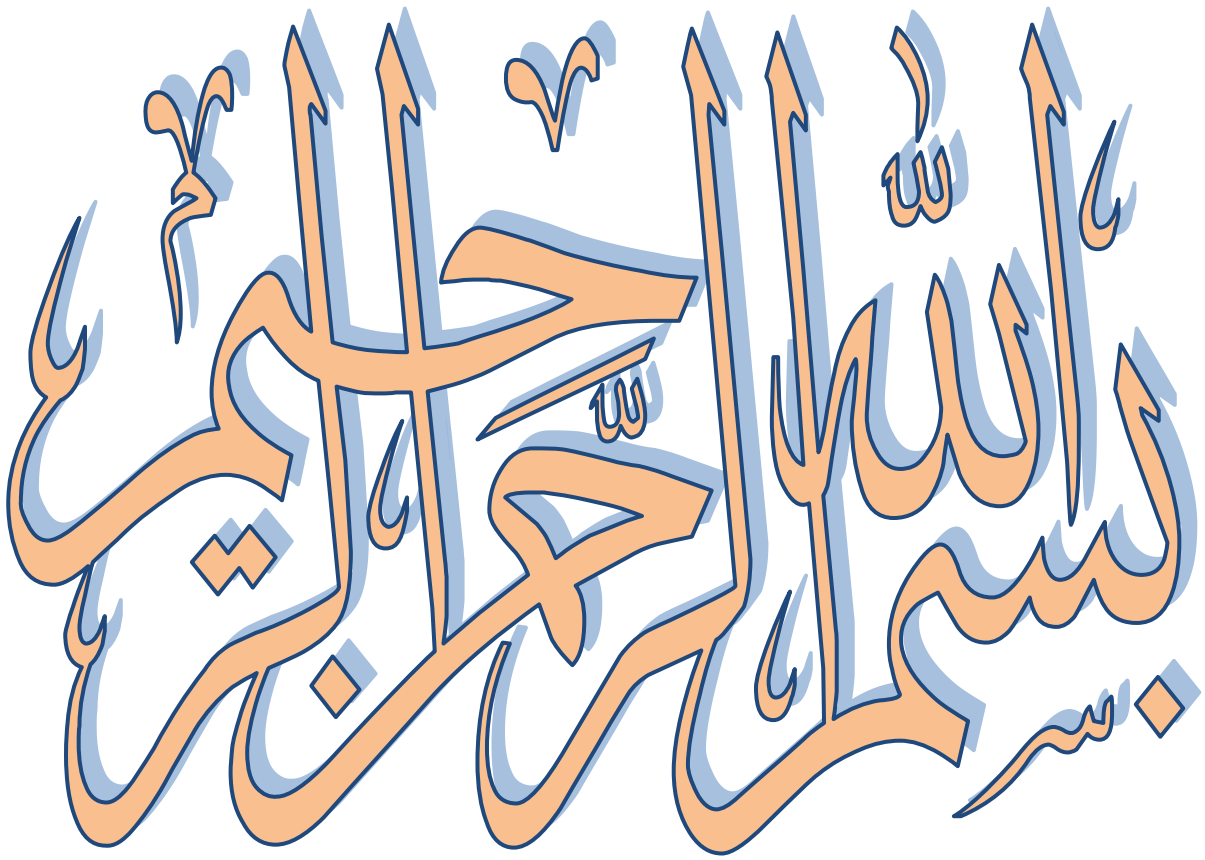
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

لك ربي أسجد سجود الشكر داعيا إياك أن تنفع بهذا

العمل كل من قرأه وتجعله صدقة جارية في مماتي

إلى من علماني الصبر والصمود، وسهرا الليالي لأجلي وشجعاني في رفع شعلة العلم

أبي وأمي "رحمها الله"

إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها، إلى إخوتي خاصة شيماء .

إلى من كان لي عونا وسندا

زوجي العزيز

إلى شموع ونزينة البيت أبنائي:

إيان منيب - لينة

إلى طيور الجنة : هبة الله – ندى الورود – محمد الأمين – نور الإسلام –

بلسم .

أهدي ثمرة هذا العمل .

إهـــداء

إلى التي مهما عملت فلن أستطيع أن أرد ذرة من جميلها ،

إلى التي لاطعـم للحياة بدونها من غمرتني بعطفها وحنانها

وصدق دعاءها؛ **أمي** الحنونة حفظها الله

إلى من صنع من شقائه سعادتنا ، إلى الذي أنجب فرحي وطلب قلبي

أبي العزيز حفظه الله

إلى مورد الأنس والسعادة إلى إخوتي وأخواتي وصهري العزيزان، وإلى زوجات إخوتي

إلى شموع البيت :أولاد إخوتي وأخواتي خاصة:

لينة / ريتال/ريان/ ميساء/ ضياء/ إيان

إلى كل من كان سندا وذخرا لي في طلب العلـم

أهدي ثمرة هذا العمل .

صبري فضيلة

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

فالشكر اللامحدود لله سبحانه وتعالى الذي شق سمعنا وبصرنا، ووهبنا الصحة والعقل والعافية، شكر لله الذي يسر أمرنا وفرج كربتنا وبدد كافة العراقيل والصعوبات في مهمتنا . . إليك ربي نتضرع شكرا وحمدا على واسع رحمتك بعبادك المستضعفين، ونتوق لمرضاتك بعملنا، وأن تجعله في خدمة ديننا، وأن توفقنا إلى ما فيه صلاحنا وصلاح أمتنا .

* نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتنا الفاضلة: **بن حامد سعدية** التي كان لها الفضل في القيمة التي زودتنا بها خلال مختلف مراحل البحث، فكانت خير عون لنا على تجاوز العديد من المصاعب، والوصول بالبحث إلى الحال الذي هو عليه الآن .

والى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد في سبيل انجاز هذا البحث

خاص : الأستاذ الدكتور حرون عبد الغني .

"والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه"

صبرينا / عدلان

المقدمة

بعد ضعف الدولة العثمانية ووقوع العالم العربي تحت السيطرة الإستعمارية الأوروبية، ظهرت الحاجة إلى الوحدة العربية خاصة وأن هذا الإستعمار عمل على إنهاكها اقتصاديا وتجزئتها سياسيا، فزرع حدودا وحواجزا تفصل كل دولة عن الأخرى وبنمو القومية العربية ظهرت تكتلات إقليمية بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهد الوطن العربي العديد من التجارب الوحدوية للم شمل العرب منها من لم يكتب لها الإستمرار لوجود عوائق حالت دون تجسيدها، مما أثر سلبا في مستقبل الأفكار الوحدوية العربية بما سببه من حالة إحباط ولكن ذلك لم يمنع من تحقيق نجاحات عربية كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة التي جمعت سبع إمارات خليجية بهدف تعبيد الطريق نحو اتحاد شامل والذي أكد على ضرورة التعاون والتكامل سعيا إلى تحقيق الوحدة بينها.

إن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وظهورها ككيان سياسي موحد في منطقة الخليج العربي له اهمية كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وإن دراسة أسباب وعوامل قيامها لهو ضرورة تاريخية وإن الفترة ما بين عام1968 التي طرح فيها مشروع الإتحاد وعام1971 التي ظهرت فيها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الوجود هي فترة مخاض تعسرت فيها ولادة الدولة الإتحادية بسبب ظروف وأوضاع محلية وخارجية.

❖ **أهداف وأهمية موضوع الدراسة:**

- ✓ تحديد دور القومية العربية التي كانت دافعا لقيام هذه الوحدة.
- ✓ التعرف على الأوضاع داخل دولة الإمارات العربية.
- ✓ إبراز موقع هذه التجربة من المحاولات العربية في النصف الثاني من القرن 20م.
- ✓ عدم وجود دراسات سابقة تناولة هذا الموضوع ككل مع وجود دراسات خاصة تناولة بعض جوانبه.
- ✓ نقص الدراسات الخاصة بمثل هذه المواضيع بالمكتبة الجزائرية.

❖ **إشكالية الدراسة:**

وعلى هذا الأساس وإنطلاقا من الوضعية المشكلة يمكن صياغة التساؤل العام التالي:

- إلى أي مدى تم تجسيد فكرة الوحدة العربية في إقامة دولة الإمارات العربية المتحدة؟

ولمحاولة الإجابة على هذا التساؤل تم طرح بعض التساؤلات الفرعية وهي:

- ماهو دور القومية العربية والقوميين العرب في تجسيد فكرة الوحدة ؟
- ماهي الظروف التي كانت تعيشها الإمارات ودفعتها إلى السير نحو الإتحاد والتكتل ؟
- ماهي الأسس والمعايير التي اعتمدها حكام الإمارات السبع لإنجاح سياستهم الوحدوية؟
- هل نجحت التجربة الإماراتية وماهي الإنجازات التي حققتها الدولة في ظل الإتحاد ؟

❖ **دواعي إختيار موضوع الدراسة:**

يرجع اهتمام ورغبة الباحثتين لهذا الموضوع، لدوافع وأسباب متعلقة لإعتبارات ذاتية قد تكون في مجال تخصصه أو كموضوع يفرض نفسه على الباحث لاكتشاف الحقائق والتوسع فيه، وأخرى موضوعية متعلقة بواقع معاش لكثرة المعلومات حول هذا الموضوع، ومن هنا يمكن تلخيصها في الآتي:

الدواعي الذاتية: لا يخلو أي مجهود علمي من دوافع ذاتية تثير الفضول الشخصي لمعرفة كل ما يتعلق به.

✓ اخترنا هذا الموضوع عن رغبة شخصية وميول لدراسة التاريخ العربي المعاصر.

✓ الرغبة في دراسة تبلور فكرة الوحدة العربية .

✓ رغبتنا في دراسة تجربة الإمارات العربية المتحدة.

الدواعي الموضوعية :

✓ إن موضوع دراستنا كقيمة علمية على المستوى الأكاديمي، يتطلب التوسع لمعالجته، والبحث المستمر للتطلع على المستجدات لإثرائه بكل ما هو جديد.

✓ أهمية الموضوع في حد ذاته والمتمثل في صحوة العرب من السبات مطلع القرن الـ20.

✓ التعرف على التحديات والعراقيل التي واجهت مشروع تجسيد الوحدة في الإمارات العربية.

✓كون موضوع وحدة الإمارات العربية موضوع جدير بالدراسة ومحاولة الإستفادة منه على مر الزمن.

❖ **حدود الدراسة:**

المجال المكاني: دولة الإمارات العربية المتحدة

المجال الزمني: الفترة الممتدة من 1968 إلى غاية 1971م

❖ **منهج الدراسة:**

تنتمي دراستنا إلى حقل الدراسات التاريخية الوصفية، ويظهر ذلك من خلال رصد الأحداث وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا وسرد الحقائق والأحداث التاريخية، كونه المنهج المناسب للدراسة.

إضافة إلى المنهج التحليلي في تحليل جملة المعطيات التاريخية المتعلقة بفكرة القومية العربية وإقامة دولة الإمارات العربية المتحدة.

❖ **خطة البحث:**

وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، فقد عالجناه وفق خطة تتألف من مقدمة وفصل تمهيدي بالإضافة إلى فصلين، ففي **المقدمة** تناولنا فيها عرض للموضوع.

الفصل التمهيدي: وكان بعنوان التطور التاريخي لمشروع الوحدة العربية احتوى على مبحثين الأول بعنوان الوضع العام في الوطن العربي مطلع القرن العشرين، أما المبحث الثاني جاء بعنوان الخلفية التاريخية لمشروع الوحدة العربية.

الفصل الأول: إرهاصات التجربة الوحدوية في الإمارات العربية المتحدة هو اللآخر يحتوي على مبحثين الأول بعنوان جغرافية المنطقة وأهميتها الإستراتيجية، والثاني بعنوان التجارب الوحدوية السابقة لدولة الإمارات العربية.

الفصل الثاني: والمعنون تأسيس دولة الإمارات العربية قسمناه إلى مبحثين الأول قيام دولة الإمارات العربية والثاني مكاسب الدولة في ظل الإتحاد.

وأنهينا البحث **بخاتمة** ضمناها جملة النتائج التي توصلنا إليها من خلال موضزعنا، وهي عبارة عن إجابات حول تساؤلات إشكالية الموضوع. كما تم إدراج مجموعة من الملاحق التي تدور حول الموضوع.

❖ **المصادر والمراجع المعتمدة:**

اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع منها ما كان أساسيا وذا علاقة مباشرة بالموضوع ومنها ماهو ثانوي لكنه أثرى البحث أهمها الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى عدد من المراجع وعلى رأسها كتاب الإمارات بين الماضي والحاضر لمحمد حسن العيدروس، وكتب لخالد بن محمد القاسمي أهمها التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، والخليج العربي في عالم متغير، بالإضافة إلى جملة من كتب جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر بمجلداته4/2/1، كما اعتمدنا على الرسائل الجامعية والمجلات.

❖ **الصعوبات:**

وكأي بحث لا يخلو بحثنا من وجود بعض الصعوبات تمثلت في:

- ✓نقص المصادر والمراجع وإن وجدت فهي دراسات عامة، كما أنها محدودة ومكررة.
- ✓صعوبة الإلمام بكل جوانب الموضوع نظرا لتشعبه.
- ✓التزامات شخصية .
- ✓ضيق الوقت لتسجيلنا في ظروف جد إستثنائية.

رغم هذه الصعوبات إلا أننا بذلنا كل ما بإمكاننا حتى لا نقصر في بحثنا بالمراجع المهمة وأن ندرس هذا الموضوع دراسة علمية تحليلية بكل صدق ونلم بجميع عناصره، وأن يكون بحثنا في المستوى وأنه استوفى متطلباته من حيث البحث والدراسة، إذ نعتقد أننا فتحنا نافذة أخرى تدفع باحثين آخرين لإثراء الموضوع من جديد.

الفصل التمهيدي

التطور التاريخي لمشروع الوحدة العربية

المبحث الأول:

الوضع العام في الوطن العربي مطلع القرن 20

01_ تفكيك البلاد العربية:

أ- اتفاقية سايكس بيكو:

ب- وعد بلفور:

ت- مؤتمر سان ريمو:

02_ ردود الأفعال:

المبحث الثاني :

الخلفية التاريخية لمشروع الوحدة العربية:

01_ الجذور التاريخية لمشروع الوحدة العربية:

02_ بعض التجارب الوحدوية في الوطن العربي

أ/- سوريا الكبرى

ب/- الهلال الخصيب:

المبحث الأول:

الوضع العام في الوطن العربي مطلع القرن 20:

01_ تفكيك البلاد العربية:

عند دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا تنامي دافع الشعور بالتحرر لدى الشعوب العربية التي واجهت استغلال الحكم التركي لها، فاستغلت الدول الأوروبية الوضع، وقامت بدعم الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية بتقديم الدعم المادي، وبضعف الدولة العثمانية وسقوطها أصبحت المنطقة العربية عرضة للأطماع الاستعمارية بسبب موقعها الاستراتيجي، لتظهر بذلك الأطماع الحقيقية للدول الأوروبية بتقسيم المنطقة العربية، فبمقتضى معاهدات سرية اقتسم الحلفاء بلاد العرب فيما بينهم، وفرضوا الانتداب[1]، على هذه الأقاليم على الرغم من احتجاجات زعماء العرب، فكانت أشد وطأة عليهم من الحكم التركي السابق، ومن بينها:

أ- اتفاقية سايكس بيكو:

لم تكن اتفاقية سايكس بيكو المبرمة بين بريطانيا وفرنسا إلا نتيجة إحدى المداولات والمفاوضات السرية التي تمت خلال الحرب بين الأطراف المتنازعة ولا سيما بين الحلفاء، حيث جرت اتصالات هامة بينهم دار البحث فيها حول مصير المناطق المتنازع عليها وعلى ثرواتها في أوربا وفي المناطق الأفروآسيوية المستعمرة، ولا سيما حول مصير الإمبراطورية العثمانية[2].

حيث أسفرت مفاوضات سايس بيكو الأولية بين وزراء الخارجية كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا في 23 نوفمبر 1915م و3 يناير 1916، على إبرام اتفاقية في 16 ماي 1916، والتي بموجبها قسم العراق وبلاد الشام، وفصلهما عن الدولة العثمانية[3] تسمى أيضا

---

[1]- **الإنتداب:** كما نص عليه ميثاق عصبة الأمم هو الدولة المنتدبة بتقديم المساعدات للبلدان الضعيفة المتأخرة في النهوض وتدريبها على الحكم حتى تصبح قادرة على أن تستقل وتحكم نفسها بنفسها. (للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج 1، دار الهدى للنشر، بيروت، دت، ص342)

[2]- مصطفى طلاس: **الثورة العربية الكبرى**، ط1، دار الشورى للنشر والتوزيع، بيروت ، 1987، ص 161.

[3]- علي محافظة: **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية (1919-1945)، موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية مكتبة فلسطين للكتب المصورة، بيروت لبنان، ط1، 1980، ص42.

اتفاقية القاهرة لبرمجة المفاوضات فيها، والتي دارت بين الفرنسي جورج بيكو[1] والبريطاني مارك سايكس[2] وأشرف عليها معتمدا روسيا لتطبيق المبادئ التي تم الاتفاق عليها وتقررت بموجب المعاهدات الثلاث لرسم الخط الحدود الجديد على الخريطة[3].

ولا يغيب عن بالنا أن المفاوضات البريطانية العربية المعروفة بمراسلات حسين مكماهون كانت لا تزال قائمة وسائرة وقد تناول موضوعها كل من السفير كامبون مع الوزير غراي تمهيدا للمباحثات الفرنسية البريطانية فأوضح الوزير البريطاني أن حكومته تهدف للقضاء على الوحدة العثمانية العربية عن طريق التلويح بالإغراء وقصد المساعدة الفاعلة في إنشاء إمبراطورية عربية جديدة[4].

مضمونها :

تضمنت هذه الاتفاقية 12 بندا تمثلت في :(أنظر الملحق رقم01)

- إن فرنسا وبريطانيا مستعدتان أن تتفقا وتعترفا وتحميا دولة عربية برئاسة رئيس عربي في المنطقة المنطقتين (أ) و(ب) المبينة في الخريطة، يكون لفرنسا في منطقة (أ) ولإنجلترا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وإنجلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.
- يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء سوريا ولإنجلترا في المنطقة الحمراء منطقة البصرة إنشاء ما ترغبان به من شكل الحكم، مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية .

---

[1]- **جورج بيكو**، 1873-1951، فرانسوا جورج بيكو دبلوماسي فرنسي كان قنصلا لفرنسا في بيروت، مفوض سام لفرنسا في ليبيا 1917 – 1920 (ينظر نجده صفوة فتحي: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، 1914-1920م**، ج1،دار الساقي، بيروت،1916م، ص 71

[2]- **مارك سايكس**، سياسي بريطاني له دراسات في المسألة الشرقية، نائبا في المجلس البريطاني وساميا مندوبا بشؤون الشرق (ينظر ا مصطفى طلاس: **المرجع السابق**، ص 165.

[3]- غالب العياشي: **الإيضاحات السياسية والأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا**، مطالع أشقر اخوان، بيروت، 1955، ص 26.

[4]- جوزيف حجار: **سورية بلاد الشام تجزئة وطن حول إتفاقية سايكس بيكو درسة وملف وثائقي**، ط1، دار طلاس ديمشق، 1999، ص21.

- إنشاء إدارة دولية في المنطقة السمراء فلسطين يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء.

وبهذه المواد الثلاث الأولى حددت القوى الاستعمارية الكبرى مصير المشرق العربي بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تحصل فرنسا على قسم من بلاد الشام وقسم صغير من جنوب تركيا إضافة إلى شمال العراق، وبريطانيا تحصل على القسم المتبقي من العراق الذي يشمل ولايتي بغداد والبصرة [1].

كما نصت الاتفاقية على ما يلي

- إعطاء بريطانيا حيفا وعكا.
- منح بريطانيا وحدها حق إنشاء سكة الحديد بين حيفا والمنطقة (ب).

ومن خلال ما جاء في نص الاتفاقية، نلاحظ أن بريطانيا عملت على أن يكون لها على ساحل البحر المتوسط ميناء حيفا وعكا وهذا لإيصال البترول من العراق إلى البحر المتوسط، وليكون لها بمثابة قاعدتين تشرف منهما على شرقي البحر المتوسط [2].

في 23نوفمبر 1917م وبعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا نشرت نصوص هذه الاتفاقية السرية على صفحات الجرائد الروسية، بعد أن عثر عليها في سجلات وزارة الخارجية الروسية و في 12ديسمبر 1917م نشرت ترجمة إنجليزية للنص الروسي من هذه المعاهدات السرية ووصل خبر هذه الاتفاقية إلى الشريف حسين عن طريق الأتراك العثمانيين أنفسهم[3].

ب- وعد بلفور:

لم تكتفي بريطانيا وحليفاتها باقتسام مناطق الوطن العربي بموجب اتفاقية سايكس بيكو، بل عمدت إلى اقتطاع فلسطين، حيث وضعت الدول المتحالفة مشروع آخر لتقاسم النفوذ في الشرق هو وعد بلفور فكان اليهود الصهيونيون قد اتفقوا على إنشاء وطن لليهود واختاروا فلسطين أرضا لهم[4]، فجاء إعلان بلفور على شكل كتاب موجه من وزير خارجية بريطانيا

1- أحمد التلاوي: **الدولة والعمران في الإسلام وأزمة كينات سايكس بيكو**، ط1، مركز الإعلام العربي، مصر 2015، ص 38.

2- عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ المشرق العربي1516/1922**، دار النهضة العربية، بيروت، د ت، ص 468.

3- منسي محمود صالح: **حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي**، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة مزيدة، 1975م، ص353.

4- وهيب أبي فاضل: **موسوعة عالم التاريخ و الحضارة العالم من الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية**، ج5، ط2، (د. د)، 2005، ص 50.

على حساب شعب فلسطين ومستقبل الأمة العربية، ليصدر بعد كل هذه المخططات البريطانية الإسرائيلية الخفية " الوعد المشؤوم"(انظر للملحق رقم 2) في اليوم 2نوفمبر 1917م من طرف الحكومة البريطانية في صورة خطاب وجهه جميس بلفور [1] وزير خارجية بريطانيا آنذاك إلى الصهيوني، اللورد روتشيلد، يتضمن رسالة تعاطف مع اليهود وتأييد مطلق لتأسيس وطن قومي لهم في فلسطين.[2]

ومن أهم **الأسباب** التي دفعت بريطانيا الى إصدار هذا الوعد نذكر.

- الاعتقاد الديني بأن فلسطين هي أرض الميعاد بالنسبة لليهود، كما سعت بريطانيا إلى مراعاة استراتيجية الإمبراطورية في شرقي البحر المتوسط، وكسب موالين لها كاليهود في فلسطين على مقربة من مصر وقناة السويس، وفي قلب شبكة مواصلات الإمبراطورية.

- أطماع بريطانيا العظمى الاستعمارية واعتقاد بعض سياسيها أن إقامة مجموعة يهودية في فلسطين تدين لها بالولاء، وأنه سوف تؤلف قاعدة أمينة مخلصة تساعد على حماية قناة السويس وتأمين الطرق إلى الهند والشرق الأقصى [3].

- بالإضافة إلى كسب العناصر اليهودية القوية المتواجدة في ألمانيا والنمسا والتي كانت تفاوض لكسب الدول الوسطى لإصدار وعدا تركيا مشابها لوعد بلفور فأرادت بريطانيا أن تصرف اهتمام تلك العناصر الصهيونية إلى انتصار الحلفاء[4].

وعملت بريطانيا بدورها الى تهدئة الوضع واخفاء حقيقة الوعد في القسم المحتل من فلسطين[5]. هذا وقد علم الشريف حسين بوعد بلفور من الصحف المصرية وطالب السلطات البريطانية بإيضاحات حول الموضوع إلا انها اخفت الأمر كالعادة بحجة ان الاستيطان اليهودي في فلسطين لن يكون مسموحا به إلا بقدر ما يتفق ذلك مع حرية السكان العرب، لكن في الحقيقة كان وعد بلفور جزء مكمل لاتفاقية سايكس بيكو الحثيثة[6]. كان اصدار

1- **جيمس بلفور**: سياسي بريطاني وصهيوني مسيحي صاحب وعد بلفور، شارك في افتتاح الجامعه العبرية 1925م، (ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية الدولية**، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت (د.ت) ص 560).

2- جورج أنطونيوس: **يقضة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ص80.

3- موسى سليمان: **الحركة العربية مرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة1908/1924**، دار النهار للنشر، عمان، د ت، ص ص365-366.

4- جورج أنطونيوس: **المرجع السابق**، ص368.

5- حسين فوزي النجار: **وعد بلفور**، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، (د ت)، ص38

6- علي محافظة: **المرجع السابق**، ص37

وعد بلفور اكثر تأثيرا على العرب من اتفاقية "سايكس بيكو" لما فيه من طمس الهوية وحلم الوحدة العربية.

تـ مؤتمر سان ريمو:

ظروف انعقاد المؤتمر:

من بين أهم الظروف التي جاء من اجلها المؤتمر بعد صدور قرار المؤتمر السوري الذي تم من خلاله إنشاء حكومة ملكية في الشام عاصمتها دمشق يحكمها فيصل بن الحسين وتحكم باسم السوريين وترفض المطالب الصهيونية بجعل فلسطين وطن قومي لليهود، وأعلنت قيام حكومة عراقية ملكية أيضا وجعل الأمير عبد الله أخ فيصل ملكا عليها، ودعا المؤتمر السوري إلى انسحاب الاستعمار البريطاني من العراق على أن تكون سوريا والعراق اتحاد سياسي واقتصادي[1].

وفي الوقت الذي كان المؤتمر السوري يناقش مواد مشروعه أقرت عصبة الأمم نظام الانتداب وأدمج ضمن ميثاق الجمعية في المادة 22 وهذه المادة التي تمسكت بها كل من بريطانيا وفرنسا لفرض سيطرتها على البلاد العربية في مؤتمر سان ريمو[2].

رأت الحكومتان الفرنسية والبريطانية أنه لا بد من العمل بسرعة لمواجهة التحدي العربي والتوصل إلى تسوية نهائية للمسألة العربية الشرقية، حيث سارعتا إلى دعوة المجلس الأعلى للحلفاء[3] الذي اجتمع في سان ريمو الإيطالية واتخذ قراراته في يوم 25 أفريل 1920م وقرر وضع كل الأقاليم العربية الممتدة من البحر المتوسط حتى حدود بلاد فارس تحت الانتداب وقسم سوريا إلى أقسام خلق من بينها فلسطين ولبنان، وترك البقية لكي تحمل اسم سوريا، ولكنه لم يقسم العراق، ووزع هذه الأقاليم على الدول العظمى إرضاء لرغبتها، فوضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني[4].

---

[1]- إسماعيل أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكة، الرياض ، 2000، ص20.

[2]- جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: **الأثار السياسية لإنتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام1923/1939**، أدروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2011، ص17

[3]- علي محافظة: **المرجع السابق**، ص 87

[4]- جلال يحي، **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، القاهرة، 1965، ص600.

انتهى مؤتمر سان ريمو بالموافقة على معاهدة سيفر بكل ترتيباتها، والتي تضمنت تقسيم المنطقة العربية إلى عدة أجزاء، حيث قسمت سوريا إلى:

أ- فلسطين وشرقي الأردن في الجنوب ووضعها تحت الانتداب البريطاني.

ب- لبنان وما تبقى من سوريا في الشمال تحت الانتداب الفرنسي.

ت- العراق كاملا تحت الانتداب البريطاني[1].

02_ **ردود الأفعال**:

- عندما ظهرت اتفاقية سايكس بيكو في ملفات وزارة الخارجية الروسية في نوفمبر 1917 وبلغت أنباءها إلى الشريف حسين إلا أنه لم يصدق ذلك وأكد جازما أنه خلال سنوات الحرب لم يكن هناك أي اتفاق حول الأقطار العربية خصوصا أنه تلقى زيارتين واحدة من سايكس والثانية من سايكس وبيكو معا وناقشوا مستقبل البلاد العربية وعلاقتها بالمصالح البريطانية والفرنسية، وتأكيد دعم الحلفاء للشريف[2]، الذي إستنكر هذه الإتفاقية التي عقدت من وراء ظهر العرب، فارسل إلى المندوب السامي البريطاني في مصر "ونجت"، وطلب منه توضيح ما وصله من أخبار عن هذه الاتفاقية وحقيقتها[3]، وجاء الرد من الحكومة البريطانية على الشريف حسين يقول: إن حكومة جلالته وحلفاءها تقف بثبات إلى جانب كل حركة تهدف إلى تحرير الشعوب المظلومة، وهي مصممة كذلك على مساندة الشعوب العربية في كفاحها لإنشاء عالم عربي يحل فيه القانون محل المظالم العثمانية، عالم عربي جديد تحل فيه الوحدة محل الحزازات والمنافسات المصطنعة التي كانت تثيرها سياسة الموظفين الأتراك.... إن حكومة جلالته تؤكد مرة أخرى تمسكها بتعهدها المتعلق بتحرير الشعوب العربية" تضمن الرد أيضاً التأكيد على أن الحكومة التركية تحاول بذر بذور الشقاق بين الحلفاء والعرب[4].

---

[1]- عبد السلام المجالي: **بوابة الحقيقة**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص110.

[2]- مفيد الزيدي: **موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2004، د ط، ص42.

[3]- منسي محمود صالح: **المرجع السابق**، ص354.

[4]- عمر عبد العزيز عمر: **المرجع السابق**، ص 469.

اما عرب المشرق فقد ثارت ثائرتهم وفقدوا ثقتهم بالحلفاء لأنهم أدركوا خطورة الموقف وأبدوا عدم رغبتهم في التعامل مع الحلفاء وملك الحجاز الشريف حسين ومن ثمة بدأت ثقتهم بالحسين تضعف[1].

- في نهاية سنة 1917م بلغ الجيش العربي تصريح بلفور عندما كان قد إقترب الجيش من العقبة وقد عم الذعر والإستياء بين القوات العربية كافة وثارت ثائرتهم من جراء ذلك وقدم الملك حسين بدوره إحتجاجه إلى السلطات البريطانية على تصريح بلفور[2].

الذي خلق حيرة كبيرة في أجزاء العالم العربي، ذلك أن العرب رأوا فيه إنكارا لحريتهم السياسية في فلسطين، حيث أثار في مصر موجة من الإحتجاج لدى زعماء العرب المجتمعين في القاهرة وعملت السلطات البريطانية كثيرا لمدة من الزمن كي تخفف من مخاوف العرب وتمنع إنتكاس الثورة[3].

حيث قامت بريطانيا بإرسال الكوماندور دافيد جورج هوغارت إلى الحجاز لتهدئة الموقف، فوصل إلى جدة في الأسبوع الأول من عام 1918م، و قابل الملك حسين مرتين، وأبلغه بإسم الحكومة البريطانية بأن تصريح بلفور لا يتعارض و حقوق العرب السياسية والإقتصادية، وقد أكدت أن تصريح بلفور ينطوي على تحديد إيواء اليهود في فلسطين لأسباب روحانية وثقافية[4].

فبعد إصدار الوعد شعر العرب بخديعتهم لنقض العهود رغم التوكيدات بالإستقلال التي أعطيت للشريف حسين والشعوب العربية، هذا ما جعلهم يقفون ضده، كما إحتجوا على السياسة الجديدة التي أدخلت على فلسطين[5].

- جاءت قرارات مؤتمر سان ريمون مخيبة لآمال العرب، في إستقلال سوريا ووحدتها فقامت المظاهرات والإحتجاجات واشتعلت النفوس بالثورة، وأجمع الناس على رفض ما جاء بالمؤتمر من قرارات وكثرت الإجتماعات بين زعماء الأمة والملك فيصل، وأبلغوه تصميم الشعب على مقاومة كل إعتداء على حدود البلاد واستقلالها.

1- منسي محمود صالح: **المرجع السابق**، ص ص355-356.

2- صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**، ط1، المركز العربي لأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2014، ص78.

3- جورج أنطونيوس:**المرجع السابق**، ص75.

4- صالح صائب الجبوري: **المرجع السابق**، ص78

5- أحمد عبد الوهاب : **فلسطين بين الحقائق والأباطيل**، ط1،مكتبة وهبة، القاهرة، 1972، ص232.

ففي 26 أفريل إحتج حزب الإتحاد السوري لدى مؤتمر الصلح مؤكدا على أن قراراته قد ألغت وحدة سوريا السياسية والجغرافية والعرقية، كما أثرت قراراته على الوضع الداخلي في سوريا، فاضطرت الحكومة إلى الإستقالة وتم تأليف حكومة من المتطرفين برئاسة هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر السوري العام في 3 ماي 1920م، وصادق المؤتمر السوري على البيان الوزاري للحكومة الجديدة الذي تضمن الدفاع عن إستقلال البلاد ووحدتها ورفض كل تدخل أجنبي يمس السيادة القومية[1].

ساء الوضع في أوساط الشعب العراقي بسبب قرار الدول المتحالفة بوضعها نظام الإنتداب البريطاني، فلم يرى في الإنتداب سوى الخضوع لدولة أجنبية وعلى هذا الأساس بدأ الزعماء العراقيون من أعضاء جمعية العهد العمل مع زعماء البلاد لحل المشكل الذي كان يراود العراق منذ قرار الانتداب الذي جاء صدمة للروح القومية في العراق، ولم ينتظر العراقيون طويلا حتى إنفجر الوضع في العراق عام 1920، بثورة شملت كل أنحاء البلاد ضد المستعمر البريطاني ومخططاته[2].

وفي أعقاب اعلان تصريح بلفور وقرار سان ريمو اجتاحت البلاد موجة من احتجاجات العرب الفلسطينيين ضد هذه السياسات وضد فصل فلسطين عن سوريا، وظهرت بوادر القلق والتمرد، ووقعت عدة اشتباكات بين القبائل العربية والحرس البريطاني على طول الحدود التي تفصل فلسطين عن سوريا في المنطقة الممتدة بين بيسان وسمخ ونزل بالجانبين عدد كبير من الاصابات[3].

---

[1]- علي محافظة: **المرجع السابق**، ص 88.

[2]- محمد عبد الرحمان برج: **التاريخ العربي الحديث والمعاصر**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص354.

[3]- عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ط10، 1990، ص134.

المبحث الأول :

الخلفية التاريخية لمشروع الوحدة العربية:

1- الجذور التاريخية لمشروع الوحدة العربية:

لقد نمت فكرة الوحدة العربية مع نمو الوعي القومي عند العرب، غير أن بعض مشاريع الوحدة العربية سبق مرحلة تكون الفكرة القومية، فالقومية العربية فكرة حديثة جدا بالنسبة لتاريخ العرب الحديث والمعاصر ذلك أنه منذ أواخر القرن 19 م[1]، شهد الوطن العربي والإسلامي في نهاية العهد العثماني فترة حاسمة في تاريخ الأمة العربية، أدت إلى ظهور اتجاهات وطنية متعددة للمفكرين العرب تهدف إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية وإلى وحدة الصف العربي بتوحيد الأقطار العربية سواء عن طريق الروابط الدينية (الإسلام) أو الروابط القومية (العروبة) [2].

وقد ارتبطت الدعوة إلى فكرة الوحدة العربية بحركة التنزيك الثقافي والاستعلاء العرقي التي مارسها الأتراك على العرب، والتي قوامها التفاخر بقومهم وجنسهم، وتهميش اللغة العربية، والدعوة إلى تنقية اللغة التركية من الألفاظ العربية وتعمد إضعافها ونعتها باللغة الميتة وعدم قدرتها على مسايرة التطورات العلمية. ويضاف إلى ذلك إسراف حكومة الاتحاد والترقي في عزل أبناء العرب من وظائفهم، وعليه كانت (لحظة التنزيك إذا هي لحظة التدشين والإنشاء للفكرة القومية الجديدة في الوعي العربي) [3]، وقد ساهمت محاولة المس بالهوية العربية وهضم حقوق العرب في ظهور جمعيات وأحزاب عربية دعت إلى الحفاظ على الهوية العربية وتبني نظام اللامركزية والمساواة مع الأتراك في نطاق الدولة وانتهت إلى الثورة والانفصال.

وبعد التجزئة الاستعمارية التي تعرضت لها المنطقة العربية خلال فترة ما بين الحربين، والتي لم تكن سوى تجسيدا عمليا لبنود معاهدة سايكس–بيكو، ووعد بلفور، ومقررات مؤتمر سان ريمو. والملاحظ على التوجه الوحدوي خلال هذه الفترة اقتصاره

---

[1]- فرح إلياس: **الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص ص 11-12.

[2]- رأفت الشيخ: **تاريخ العرب المعاصر**، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د م)، 1996، ص223

[3]- عبد الإله بلقزيز: **لحظة التنزيك في تكوين الوعي العربي**، جريدة المستقبل، العدد 3808، (22 نوفمبر 2010)، ص22.

على البعد الإقليمي من خلال التركيز على وحدة بلاد الشام بشكل خاص نتيجة خضوع بلدان المغرب العربي للسيطرة الاستعمارية.

وقد ساهم تعرض المنطقة العربية للسيطرة الاستعمارية وما ترتب عنها من تخلف وتبعية في بروز كوكبة من أعلام الفكر والإصلاح والوحدة أسسوا جمعيات، وأحزاب وطرحوا تصورات ورؤى لتجاوز واقعهم، وبدأ دور جديد من الكفاح وهو مناهضة الأطماع الأوروبية الاستعمارية[1]، فظهر جناح إسلامي إصلاحي يمثله جمال الدين الأفغاني[2]، والإمام محمد عبده[3]، وعبد الرحمان الكواكبي[4]، ورشيد رضا ولقد ظهر هذا الاتجاه داخل مصر وشمال إفريقيا حيث كان الناس يقاسون من الاستعمار الأوروبي الذي عمل على إضعاف الحضارة الإسلامية والقضاء عليها فكان الخلاص في نظرهم هو تكوين جامعة إسلامية[5]قوية، ولقد أثرت فكرة الجامعة في كثير من البلدان الإسلامية بحيث كانت تقوم على حماية البلاد من الامبريالية الغربية وتجديد الإسلام عامة[6].

2- بعض التجارب الوحدوية في الوطن العربي

أ/ - سوريا الكبرى

حاول الأمير عبد الله، بعد تأسيس إمارة شرق الأردن، أن يوحد «سورية الكبرى»، أكثر من أي حاكم عربي آخر، وظل مشروع «سورية الكبرى» في مقدمة موضوعات السياسة الخارجية لشرق الأردن، على مدار ثلاثين عاماً، منذ وصول عبد الله إلى عمان في

---

[1]- مها حابس الفايز: **إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي" السودان نموذجا"** رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الوسط، 2011، ص ص48-49.

[2]- **جمال الدين الأفغاني**: ولد في 1838 في اسعد أباد في أفغانستان، مفكر إسلامي وأحد رجال عصره الأفذاذ الذين ساهموا في إحياء حضارات الشرق لديه بعض المؤلفات منها تاريخ الأفغان، وخاطرات جمال الدين الأفغاني، توفي سنة 1943. (للمزيد أنظر أحمد شويخات وآخرون، **الموسوعة العربية العالمية**، ج8، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، السعودية، 1999، ص 444)

[3] **الإمام محمد عبده**: ولد في 1849 أحد رجال الفكر النابغين في مصر خلال القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، أصدر مع صديقه جمل الدين الأفغاني جريدة العروة الوثقى واشتغل بالتدريس والتأليف توفي في 1899. (للمزيد انظر أحمد شويخات وآخرون، **المرجع السابق**، ص 107).

[4]- **عبد الرحمان الكواكبي**: هو المصلح الإسلامي عبد الرحمن بن احمد بن مسعود الكواكبي ولد سنة 1855في حلب أين درس ونشأ، أنشاء جريدة الشهباء سنة 1878فاغلقتها السلطات لصراحتها، ثم انشأ جريدة الاعتدال فعطلت، كما يعتبر الكواكبي من رواد النهضة الأدبية والاجتماعية والوطنية ومن دعاة الجامعة الإسلامية توفي سنة 1902. (للمزيد انظر مير البصري: **أعلام الوطنية والقومية العربية**، دار الحكمة، لندن، 1999، ص 173-175).

[5]- **جامعة إسلامية**: وهي تيار سياسي برز في بلاد الشرق في القرن التاسع عشر ميلادي، ولقد كان الهدف من إنشائه استخدام روابط الأخوة والتضامن الإسلامي في معركة التجديد واليقظة لإخراج المسلمين من نطاق العصور المظلمة وكذلك تحرير ثروات المسلمين ومواردهم الاقتصادية من استغلال المستعمرين، (للمزيد أنظر عبد الوهاب الكيالي وآخرون الموسوعة السياسية، م 2، المؤسسة العربية، بيروت، ص 18).

[6]- زهدي عبد المجيد سمور، **تاريخ العرب المعاصر**، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008، ص10.

عام1921، وحتى اغتياله في يوليو 1951، وقد حاول بشتى الطرق والأساليب أن ينفّذ هذا المشروع، وقسمت محاولاته إلى عدة مراحل، حسب الظروف والأوضاع الدولية والعربية[1].

ولقد تقدم الأمير بمذكرة للحكومة البريطانية، مستند في ذلك إلى وعود بريطانيا السابقة للعرب وإلى عجز الحكومة الفرنسية على القيام بمهمتها في سوريا ولبنان، تلك الوكالة التي حصلت عليها من عصبة الأمم، كما استندت إلى تمتع سوريا باستقلال ودستور شرعيين[2] بالإضافة إلى تصريح وزير خارجية بريطانيا ايدن بتاريخ الذي شجع الأمير عبد الله على المضي في خطواته لتحقيق المشروع، التصريح الذي ألقاه وزير الخارجية البريطانية، السير أنتوني إيدن (ANTHONY EDEN) في التاسع والعشرين من مايو 1941، حيث تضمن الإشارة إلى رغبة الكثير من مفكري العرب في تحقيق وحدة عربية، وقال إيدن إن العرب يتطلعون إلى نيل تأييد بريطانيا في مساعيهم نحو هذا الهدف، ولذلك فإن بريطانيا ستقدم دعمها المطلق لأي مشروع وحدوي، ينال موافقة الجميع كانت استجابة الأمير عبد الله وحكومته للتصريح سريعة جداً، فقد قرر مجلس الوزراء الأردني، في أول يوليو 1941، أن الحكومة الأردنية تعتبر التصريح اعترافاً بوحدة البلاد السورية[3].

وبناءا على كل ما سبق رأى الأمير بأن يتقدّم بمشروعين للوحدة السورية، وجاء **المشروع الأول** تحت تسمية مشروع الدولة السورية الموحدة" ، ويتضمن مايلي:

- اعتراف الحلفاء باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية وسيادتها واعتبار وحدتها القومية والجغرافية أساسا لنظام الحكم فيها، على أن يكون نظام الحكم ملكيا دستورياً، ويتمتع لبنان (لبنان القديم) بإدارة خاصة .
- تضم الدولة السورية الموحدة سوريا الشمالية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين وتحكمها حكومة مركزية واحدة .
- إلغاء تصريح بلفور أو الاكتفاء بالوضع الراهن ومنع الهجرة اليهودية ومنح اليهود حكم ذاتي في مناطقهم فقط .

---

[1]- نجلاء سعيد مكاوي: **مشروع سورية الكبرى دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن 20**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص53.

[2]- جلال يحي :**العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الثانية**، ج3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1966، ص 78.

[3]- نجلاء سعيد مكاوي: **المرجع السابق**، ص ص83-84.

- تصان المصالح البريطانية والأجنبية في الدولة السورية الموحدة بمقتضى معاهدة كالمعاهدتين المصرية والعراقية .
- يُدعى الأمير عبد الله بن الحسين لرئاسة الدولة السورية .
- يؤسس الاتحاد العربي تعاهد من أراضي الهلال الخصيب (الدولة السورية الموحدة والعراق) بمجرد إعلان تأسيس الدولة الموحدة، وتوحيد التنسيق السياسي والدفاع والثقافة والشؤون الاقتصادية يفتح المجال للدول العربية الأخرى للانضمام إليه[1].

أما **المشروع الثاني** فقد سمّي: مشروع تأسيس دولة سورية اتحادية»، ونص على تأسيس اتحاد سوري مركزي يضم حكومات شرق الأردن وسورية الشمالية ولبنان وفلسطين، ويكون الأمير عبد الله رئيساً لهذه الدولة الاتحادية، وذلك في تأسيس دولة سورية موحدة، وإذا لم ينضم لبنان إلى هذا الاتحاد، يجب أن تعاد الأراضي السورية الملحقة بلبنان إلى سورية، أما في فلسطين فتعطى المناطق ذات الأكثرية اليهودية إدارة لامركزية ونص هذا المشروع، أيضاً على تأليف اتحاد عربي من الدولة السورية الاتحادية والعراق تنضم إليه أية دولة عربية تريد ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن المشروعين تضمّنا بنداً ثابتاً، نص على صيانة المصالح البريطانية والأجنبية في الدولة السورية الموحدة أو الاتحادية، بمقتضى معاهدة كالمعاهدتين المصرية والعراقية، ولكن الأمير عبد الله أسقط هذا البند من بنود المشروعين، عندما نشر الكتاب الأبيض عام 1947، وذلك حتى لا يتخذه خصومه ذريعة ضده في معارضتهم للمشروع[2].

وجاءت ردود الفعل على هذا المشروع مخيبة لآمال الأمير عبد الله فبالنسبة للعراق فقد استقبل نوري السعيد مشروع سوريا الكبرى بعدم اكتراث نظرا لأنه كان ينوي التقدم بمشروع الهلال الخصيب، بزعامة بغداد وأظهر أنه مشغول باستقرار الأوضاع الداخلية في العراق بعد القضاء على ثورة رشيد علي الكيلاني.

---

[1]- راشد البراوي، **مشروع سوريا الكبرى** ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ط، ص ص40-44.

[2]- نجلاء سعيد مكاوي: **المرجع السابق**، ص92.

أما السوريون واللبنانيون فإن الوطنيين هناك لم يرحبوا بمشروع الأمير عبد الله لقيام دولة سوريا الكبرى، حيث إختاروا النظام الجمهوري[1].

فأما بالنسبة لمصر فقد كانت سياستها في المنطقة العربية تدور حول فكرة أنها أكثر البلاد العربية تقدما وثروة، وحرصا على مركزها عملت منذ البداية على معارضة مشروع سوريا الكبرى، حيث كانت تعتقد أن تحقيق المشروع سيؤدي إلى إيجاد دولة قوية في المشرق العربي تحت زعامة الهاشميين مما سيؤدي إلى عزل مصر[2].

في حين ظهر اتجاه فلسطيني مؤيد لدعوة سوريا الكبرى، من خلال الرسائل التي أرسلها عدد من الزعامات الفلسطينية في الخليل وحيفا وعائلة النشاشيبي إلى الأمير عبد الله، كما ظهر اتجاه آخر معارض للمشروع تزعمه الحاج أمين الحسيني، والذي كان يناصب بريطانيا العداء على اعتبارها المسؤولة عن وجود اليهود في فلسطين، وأنها تدعم مشروع سوريا الكبرى، وكانوا يطالبون بالاستقلال التام لفلسطين[3].

ومن خلال هذه الموقف تجمد مشروع سوريا الكبرى، وبقى حلما يردّده الأمير عبد الله .

ب/ - الهلال الخصيب:

لقد كان المشروع الوحدوي الثاني المطروح على الساحة العربية مشروعا هاشميا أيضا بحيث بدأ الملك فيصل الأول التفكير في وحدة الهلال الخصيب بعد توليه عرش العراق، وإذ كان يتطلع إلى إقامة وحدة تشمل العراق وسوريا الطبيعة (الهلال الخصيب)، وكان الكثير من العراقيين يرغبون بذلك ولكن الملك فيصل توفي ولم تتحقق الوحدة فتبنى الفكرة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي بعد القضاء على ثورة رشيد علي الكيلاني[4].

زاد نشاط نوري السعيد الوحدوي في أواخر عام 1942، حيث أجرى مباحثات خاصة مع عدد من القوميين السوريين واللبنانيين والأردنيين؛ فزار القاهرة مع الوصي عبد الإله في 17ديسمبر من العام نفسه، وعرض على رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس فكرة الوحدة بين أقطار الهلال الخصيب لكن النحاس لم يهتم بهذا الموضوع كثيراً، وبالمقابل قابل نوري وزير الدولةالبريطاني لشؤون الشرق الأوسط المقيم في القاهرة ريتشارد كيسي، وترك ذلك أثراً

---

[1]- رأفت الشيخ: **المرجع السابق**، ص227.

[2]- فيصل خليل الغويين، **المواقف العربية والدولية من مشروع سوريا الكبرى**، مجلة: جامعة الحسين بن طلال للبحوث، دورية، الملحق 6، مجلد 7، 2021، ص127.

[3]- فيصل خليل الغويين: **المرجع نفسه**، ص132.

[4]- زهدي عبد المجيد سمور: **المرجع السابق**، ص 288.

واضحاً على تحركات نوري اللاحقة، الذي بين للوزير البريطاني ضرورة " تحقيق الوحدة العربية المنشودة، وأكد له أن الأمر يتفق مع ما أورده أنتوني إيدن(ANTHONY EDEN) في تصريحه، وأوضح نوري أن على بريطانيا مساعدة البلاد العربية في تحقيق أمانيها " بتدعيمها كياناً عربياً واحداً، وأجابه الوزير كيسي أن يعرض وجهة نظره بخصوص هذا الموضوع، من خلال مذكرة؛ فكان ذلك ميلاد ما عرف فيما بعد بمشروع الهلال الخصيب أو الكتاب الأزرق الذي أرسله للمستر "كيسي" في 14 جانفي عام 1943.

لقد جاء مشروع الهلال الخصيب متزامناً مع تصريح إيدن الأول، حول عطف بريطانيا على وجود شكل من أشكال الوحدة بين العرب، كما جاء متزامناً مع المشروع الهاشمي الآخر وهو مشروع سوريا الكبرى، الذي نادى به الأمير عبد الله بن الحسين، وهنا يظهر لنا أن صانعي المشروعين الهاشميين: (الهلال الخصيب وسوريا الكبرى) قد رحبا بالتصريح البريطاني والاستفادة من مساعدة بريطانيا للعرب في تحقيق أهدافهم القومية[1].

وقد إعتمد هذا المشروع على مجموعة من المبادئ:

- أن يعاد توحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة واحدة .
- ان يبت سكان هذه الدولة انفسهم في نوع الحكومة التي تروق لهم سواء أكانت ملكية أم جمهورية، وسواء أكانت وحدة أم اتحادا فيدراليا.
- ان تنشأ عصبة عربية ينضم اليها العراق وسورية فورا على ان يسمح للدول العربية الاخري الانضمام اليها متى شاءت.
- ان يكون لهذه العصبة العربية مجلس دائم ترشحه الدول المنخرطة في سلك هذه العصبة ويرأسه احد رؤساء تلك الحدود على ان يتم انتخابه برضاء تلك الدول[2].
- ان يكون بمجلس العصبة العربية مسؤول عن الامور التالية:

(أ) الدفاع (ب) الشؤون الخارجية (ج) العملة (د) المواصلات (هـ) الكمارك (و) حماية حقوق الأقليات (ز) التعليم.

---

[1]- إبراهيم فاعورة الشرعة: **مشروع الهلال الخصيب في فكر نوري السعيد (1933/1943)**، مجلة المنارة، مجلد 16، العدد5، 2010، ص ص185-186.

[2]- عصمت السعيد: **نوري السعيد رجل الدولة والإنسان**، مبرة عصام السعيد، لندن، 1992، ص75.

- يمنح اليهود في فلسطين ادارة شبه ذاتية في المنطقة التي يكونون أكثرية فيها مع منحهم حق ادارة مناطقهم في الريف والمدن بما في ذلك المدارس والمؤسسات الصحية على أن تكون جميع تلك المؤسسات تابعة لإشراف الدولة السورية .
- ان تكون القدس مدينة يسمح الدخول اليها لأبناء جميع الأديان بقصد الزيارة أو التعبد، وتتألف لجنة خاصة من ممثلي الأديان الثلاثة لضمان ذلك.
- ان يمنح الموارنة في لبنان – اذا شاءوا – ادارة ممتازة على نحو ما كانوا يتمتعون به في خلال السنوات الاخيرة في عهد الامبراطورية العثمانية على ان تسند إلى ضمان دولي أسوة بالادارات السابقة وفقا لأحكام الفقرتين (6) و(7) [1].

وجات ردود الفعل على هدا المشروع كالتالي:

ففي الأردن فشلت مساعي نوري السعيد؛ لأن بعض القادة العرب قد رأوا أن المشروع محاولة بريطانية للسيطرة على سوريا ولبنان؛ لذلك اعترض الأمير عبد الله على المشروع، رغم أنه ينطلق كمشروع سوريا الكبرى من أهداف الثورة العربية، ويعتمد كلاهما على دعم بريطانيا، وذلك لاعتقاده بأولويته للزعامة، وضاعف الأمير عبد الله نشاطه، حيث دعا إلى مؤتمر وطني في عمان 25 مارس 1943، وخرج بمشروعين لوحدة سوريا الكبرى الأول تأسيس الدولة السورية الموحدة والثاني تأسيس دولة سورية إتحادية[2].

بالنسبة للسعودية فانها لم ترحب بالمشروع كما لم ترحب بمشروع سوريا الكبرى لأن أي قوة للهاشميين يثير قلق السعوديين باعتبار الهاشميين أعداء السعوديين منذ استولى الأخيرون على الحجاز من الملك على بن الشريف حسين في عام 1935، كما لم يرحب نوري السعيد بانضمام السعودية للمشروع الاتحادي بدعوى أن السعودية مختلفة اقتصاديا مع العراق[3].

أما مصر فعندما وصل نوري السعيد إلى القاهرة في شهر ديسمبر 1942، وكان برفقته في هذه الزيارة الوصي الأمير عبد الإله، في إطار مساعيه لإقناع الدول العربية بمشروع الهلال الخصيب وكانت بريطانيا قد اشترطت قبول الدول العربية لأي مشروع

---

[1]- عصمت السعيد : **المرجع السابق**، ص76.

[2]- إبراهيم فاعورة الشرعة: **المرجع السابق**، ص190.

[3]- رأفت الشيخ: **المرجع السابق**، ص239.

وحدوي عربي، مقابل تأييدها لهذا المشروع؛ لذلك التقى السعيد في القاهرة برئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس، كونه سيلعب دوراً بارزاً في إقناع الدول العربية بقبول مشروعه، وسيبذل وساطته لإنجاح المشروع كما اعتقد نوري السعيد، لكن المصريين خلافاً لما اعتقد السعيد، كانوا أول معارض لفكرة المشروع بسبب مخاوفهم من دعم نوري السعيد للأمير عبد الإله بن علي وترشيحه لعرش سوريا.

في حين كان لدى أهالي فلسطين تخوف من طروحات نوري السعيد التي ضمنها كتابه الأزرق؛ وذلك بأن حل المشكلة اليهودية قد يؤدي في النهاية إلى إنشاء دولة يهودية؛ فنقل عوني عبد الهادي في رسالة له أن الكتاب الأزرق لم يشر إلى مسألة الهجرة اليهودية التي شكلت خطراً كبيراً على مستقبل الوجود العربي؛ بالإضافة إلى أن منح اليهود شبه استقلال ذاتي (إداري) هو امتياز لم يمنحهم إياه الكتاب الأبيض، الذي صدر في عام 1939، وقد أبدى قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، رفضا قاطعاً لفكرة مشروع السعيد لحل مشكلة فلسطين، حيث كان لديهم شكوك أن بريطانيا والصهاينة خلف هذا المشروع[1].

ورغم أن فكرة مشروع الهلال الخصيب من بناة أفكار نوري السعيد، التي استندت على أفكار الملك فيصل الأول والمنبثقة عن مبادئ الثورة العربية الكبرى وأهدافها، ورغم إيجابيات المشروع الكثيرة، وأنه يحقق طموح الناس في الوحدة، إلا أنه لم ير النور، إذا ما استثنينا قيام الاتحاد العربي بين الأردن والعراق (فيفري –جويلية1958)، الذي انتهى بانتهائه نوري السعيد، فالمشروع مات بموت صاحبه[2].

[1]- إبراهيم فاعورة الشرعة: **المرجع السابق**، ص ص190-193.

[2]- إبراهيم فاعورة الشرعة: **المرجع نفسه**، ص197.

الفصل الأول

إرهاصات التجربة الوحدوية في الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول :

جغرافية المنطقة وأهميتها الاستراتيجية

01_ التعريف بالمنطقة جغرافيا:

02_ التشكيلات القبلية:

أ/ القواسم:

ب/ اتحاد قبائل أبو ظبي:

أولا: بنو ياس:

ثانيا: المناصير:

ثالثا : العوامر:

رابعا: قبيلة الظواهر:

03_ الأهمية الاستراتيجية للمنطقة:

المبحث الثاني:

التجارب الوحدوية السابقة لقيام دولة الإمارات العربية:

01ـإرهاصات الوحدة

02ـالتجارب الوحدوية:

أ/ الاتحاد الثنائي (أبو ظبي-دبي) 1968

ب/ الاتحاد التساعي:

المبحث الأول:

جغرافية المنطقة وأهميتها الإستراتيجية:

01_ التعريف بالمنطقة جغرافيا:

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا، وتحديداً في الجهة الغربية الجنوبية منها، في شرق الجزيرة العربية، يحدها من الشمال والشمال الغربي الخليج العربي ومن الجنوب والغرب تحدها المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي سلطنة عمان[1].

تمتد سواحلها المطلة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي، على مسافة 644 كلم من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً وحتى رأس مسندم شرقاً، وتنتشر عليها إمارات أبو ظبي، دبي، الشارقة وعجمان وأم قوين ورأس الخيمة، بينما يمتد ساحل الإمارة السابعة وهي الفجيرة على ساحل خليج عمان بطول 90 كلم، فتشغل الدولة بذلك المنطقة الواقعة بين خطي عرض °22 و °26.5 وخطي طول °51 و °56.5 شرقاً بالنسبة لخط غرينتش[2].

وتبلغ المساحة الكلية للامارات العربية المتحدة 83.6 ألف كلم ²، وتشكل مساحة ابو ظبي 85.8% من هذه المساحة، أما الامارات الأخرى فتشغل مساحة اقل من ذلك بكثير: دبي5.5%/الشارقة 3.3%/رأس الخيمة2.1%/الفجيرة2%/أم القيون 1%/عجمان3.0%[3]. (أنظر الملحق رقم 03).

وبذلك تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من حيث المساحة، بعد المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان[4]، ويبلغ عدد سكانها9304277 نسمة، بحسب تقارير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وذلك لغاية31ديسمبر 2017.[5]

تغطي الصحراء معظم مساحتها، لكنها مع ذلك تتميز بمناظر طبيعية متنوعة من الكثبان الرملية الحمراء الشاهقة في ليوا وامتداداً إلى مدينة العين التي تعد واحة طبيعية تزينها أشجار النخيل وهي ذات مناخ معتدل ورطوبتها منخفضة نسبياً بالمقارنة مع بقية مدن الدولة، ومن جبال شديدة الانحدار إلى مساحات من السهول الساحلية المنبسطة، وتضم

1- المجلس الوطني للإعلام: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 8.

2- يسرى الجوهري: **دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي**:مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997، ص 54.

3- كليكوفيسكي لوتسكيفتيش: **المعضيلات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية الإمارات العربية المتحدة**:ترجمة: حسان اسحق، دار مسيل،ط1، 1989، ص 7-8.

4- وزارة الإعلام والثقافة: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص ص7-10.

5- المجلس الوطني للإعلام: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة،2018**، **المرجع السابق**، ص 8.

المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 200 جزيرة مختلفة من حيث الحجم والنشأة والتكوين والأهمية.[1]

وفي شرقي الامارات تتوضع جبال الحجار حيث يبلغ متوسط ارتفاعها1000/ 1500م ويصل ارتفاع بعض القمم الى 2500 م، وتفصل المنطقة الغربية من هذه الجبال وتسمى "الحجار الغربي" والتي تمتد من شبه جزيرة المسندم على طول ساحل خليج عمان وتفصل امارة الفجيرة عن الامارات الست الأخرى، وبين الجبال وخليج عمان يمتد وادي البطين الذي يمتاز بخصوبة أراضيه، حيث يتراوح عرض هذا الوادي ما بين 2 و48 كم[2]، ويعتبر جبل حافيت حداً جنوبياً لواحة البريمي، حيث تقع مدينة العين ويبلغ ارتفاعه نحو 1220م، وتتفرع منه سلسلتان متوازيتان تنتهيان عند مدينة العين باتجاه الجنوب، تنحصر بينهما بعض المرتفعات الجبلية الصغيرة.[3]

ومعظم سواحل الدولة رملية، باستثناء المنطقة الشمالية في رأس الخيمة، التي تشكل رأس سلسلة جبال الحجر، أما المياه الإقليمية فهي ضحلة عموماً، وهذه السمة واضحة للقسم الأكبر من المساحة المغمورة في الخليج العربي والمقدرة بنحو600000 كلم، إذ يبلغ متوسط عمقها35م، بينما يبلغ أقصى عمق90م باستثناء المنطقة التي يقع فيها مضيق هرمز، حيث يصل العمق إلى145م، وتتصف المياه الإقليمية للدولة بكثرة الشعب المرجانية التي وإن كانت تشكل موانع طبيعية تعيق الملاحة، فإنها غنية بحجارة اللؤلؤ التي تشتهر به منطقة الخليج وكان مصدر الدخل الرئيسي على مدى العصور[4].

تقع الإمارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وإفريقيا وتخضع في الوقت نفسه لتأثيرات المحيط، لوقوعها على ساحلي الخليج العربي وخليج عمان، الذي يتصل بالبحر الأحمر عن طريق باب المندب، مع وجود بعض الخصائص التي تميز مناخها عن غيرها من الدول الواقعة في المنطقة نفسها[5].

1- المجلس الوطني للإعلام: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة2018، المرجع السابق**، ص 8.

2- كليكوفيسكي لوتسكييفتيش:**المرجع السابق**، ص 9.

3- وزارة الإعلام والثقافة: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة2006، المرجع السابق**، ص ص 10-12.

4- محمد صبري محسوب، **العالم العربي: دراسة جغرافية ، ط1**، دار الفكر العربي، مصر، 2002، ص 168.

5- محمد صبري محسوب: المرجع نفسه، ص 167.

ترتفع درجات الحرارة خلال شهور الصيف في جميع مناطق الدولة، حيث تصل في المتوسط إلى47°، بينما تنخفض في بعض شهور الشتاء لتصل إلى7°في المناطق الشمالية وذلك في محطة جبل جيس في رأس الخيمة على ارتفاع (1,739) متر من سطح الأرض، كما ترتفع درجات الحرارة خلال فصل الصيف في جميع مناطق الدولة، فمثلا في المناطق الجنوبية الغربية (وخاصة في محطة أم الرسول) تصل درجة الحرارة إلى حولي49°في (جوان/ جويلية) بينما تنخفض في نفس المنطقة إلى حوالي6°/7° خلال شهور الشتاء[1].

ويتميز مناخ المنطقة الصحراوية في الامارات العربية المتحدة بدرجة حرارة أعلى في الصيف اما نسبة الرطوبة فتكون اقل مما هو عليه الحال في المنطقة الساحلية، اما في المنطقة الجبلية فالمناخ متقارب نسبياً ويتميز بدرجة حرارة غير عالية نسبياً وبنسبة رطوبة متوسطة[2].

كما تعتبر الكتل الهوائية التي تتعرض لها أراضي الدولة من المقومات الأساسية التي تسهم في اختلاف درجات الحرارة في فترت شهور الصيف وشهور الشتاء، كما تؤثر هذه الكتل لهوائية في كمية الأمطار التي تسقط على الدولة خلال تلك الفترات، يمكن القول إن أراضي الدولة تتأثر بعدة كتل هوائية بعضها قاري، وبعضها بحري.

في فترة الصيف تتعرض الدولة إلى الكتل الهوائية المدارية القارية القادمة من القارة الأفريقية، وشبة الجزيرة العربية، وهي حارة وجافة تسبب زوابع وأتربة، أما في فصل الشتاء فتصل إلى الدولة الكتل الهوائية القطبية القادمة من المناطق الشمالية للقارة، وخاصة من أراضي العراق وتركيا وروسيا، وهي تؤدي إلى انخفاض في درجات الحرارة[3].

ويبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار في دولة الامارات العربية المتحدة 100/70ملم فقط، وتهطل الأمطار في فصل الشتاء، نصفها يهطل في شهري ديسمبر وجانفي، أما العواصف الرملية في فصل الصيف فهي ظاهرة طبيعية في الامارات العربية المتحدة، وفي الفترة الواقعة ما بين فيفري وجويلية غالباً ما يغطي المنطقة الساحلية ضباب كثيف، بسبب

---

[1]- . كليات التقنية العليا: **الملامح الجغرافية في دولة الإمارات وتنظيم السلطات والسياسة الخارجية**، كتاب الطالب، مساق الدراسات الإماراتية، 2018/2017، ص 28

[2]- كليكوفيسكي لوتسكييفتيش: **المرجع السابق**، ص 10.

[3]- كليات التقنية العليا: **المرجع السابق**، ص29.

هذه الظروف الطبيعية السيئة حيث نقص الامطار وفقر التربة فإن عالم النبات في هذه البلاد فقير جداً [1].

02_ التشكيلات القبلية:

أ/ القواسم:

تتميز التركيبة القبلية للساحل الجنوبي للخليج العربي، بقدر كبير من التعقيد بالإضافة إلى التفتت والتميع الشديدين اللذين تتسم بهما، حيث ينقسم السكان في ولاءاتهم النسبية إلى العشرات من العشائر، قد يتجاوز عدد أفراد البعض منها مائتي، فرد وتتجمع العشائر الصغيرة تحت زعامة عشيرة بارزة تفرض عليها سيطرتها.

وينتمي سكان الإمارات إلى مجموعتين قبيلتين رئيسيتين في المنطقة وهما: إتحاد القواسم وبنو ياس، اللتان سيطرنا على الساحل الجنوبي للخليج العربي، وقد برزتا كقوتين خلال القرن 18م، وتقاسمتا السلطة السياسية فيما بينهما، القواسم في القسم الشمالي وبنو ياس في القسم الجنوبي[2].

كان يشتمل التحالف القاسمي على عدد كبير من العشائر التي كانت تنضوي تحت لواء القواسم ومن بين هذه العشائر "آل علي" وقبائل "المهرة"، وقبيلة "الحبوس"، وقبائل "الشحوح"، وعشائر "الخواطر" الذين يقطنون رأس الخيمة، كما يشكلون فرعا من قبيلة "النعيم"، التي يقيم معظم أفرادها في منطقة "الظاهرة" وقبائل "بني قتب" و"آل بوضربيا" و"الطنيج"، وقبائل "بني نقب والغفلة"[3] .

ويتضح لنا من هذا التنوع الهائل في المجموعات القبلية المنتمية للقواسم أنهم لم يكونوا قوة بحرية فحسب وإنما كانوا يتمتعون بالاضافة إلى ذلك بالقوة البرية التي كانت القبائل البدوية تشكل عمادها ومن أبرزها قبيلة "بني قتب" السابق إشارتنا إليها وقبائل "الغفلة"، وإن كانت الصفة البحرية قد غلبت على اتحاد القواسم، نظرا لتوجه معظم القبائل

---

[1]- كليكوفيسكي لوتسكييفتيش: **المرجع السابق**، ص ص 10-11.

[2]- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول1507/1840** ، مجلد 01، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1997،ص ص239- 240.

[3]- محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر** ، دار العيدروس للكتاب الحديث، القاهرة، 2002، ص ص 18-19.

المنتمية إليه فضلا عن الزعامة القاسمية ذاتها كل نشاطها إلى البحر حتى أصبح الاتحاد القاسمي يشكل قوة بحرية متفوقة خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر[1].

ينتمي القواسم إلى المذهب السني، ومن الناحية الطائفية إلى عرب الشمال أو إلى التكتل الغافري، وإذا كان هناك خلاف حول أصل القواسم فإن معظم المصادر إتفقت على أن القواسم عرب اقحاح ينتمون إلى القبائل النجدية وإلى الغافرية بصفة خاصة[2]، ويؤكد ذلك ما قرره الكابتن سيتون SETON وكيل شركة الهند الشرقية البريطانية في مسقط وكان ذلك في بداية اهتمام الشركة بالقواسم ورغبتها فى التحرى وجمع المعلومات عنهم كما يؤيد ذلك القول أيضا انضمام القواسم إلى القبائل الغافرية فى صراعها ضد القبائل الهناوية وسرعة اعتناق القواسم للدعوة الوهابية مما يؤكد أصولهم النجدية[3].

وقد استطاع القواسم منذ منتصف القرن18م أن يعتدوا بنفوذهم من "رأس مسندم، حتى دبي" كما امتدت سيطرتهم على بعض الموانىء والجزر الواقعة على الساحل الشرقي للخليج وخاصة جزيرة "قشم" و"كنج" و" لنجة"، كما تمكنوا من تجميع أسطول كبير حيث سقطت كثيرا من السفن الفارسية تحت أيديهم بالاضافة الى ما كانوا يستولون عليه من السفن الأوروبية بسبب عملياتهم البحرية المتنامية[4].

وتختلف الروايات التاريخية عن المعقل الرئيسي للقواسم وزعيمهم الأول، فإحدى هذه الروايات تنسبه إلى زعيمهم الأول الشيخ "قاسم" ببنائه لمدينة رأس الخيمة، حيث تذكر أنه نصب خيمته في نقطة تقع على الساحل العربي مقابل مدينة "حلفار"، بحيث كانت تراها جميع السفن المارة في الخليج، ومن ثمة أطلق البحارة على تلك المنطقة اسم رأس الخيمة، في حين تؤكد رواية أخرى أن القواسم ينتسبون إلى الشيخ رحمة الذي لقب بكايد بن عدوان لسطوته وجبروته، وتؤكد وثائق بومباي على أن الشيخ كايد وليس قاسم هو الذي بدأ بالاستقرار في ذلك المكان الذي تطور إلى مدينة تحمل اسم رأس الخيمة[5].

1- جمال زكريا قاسم: **المرجع السابق**، ص 242.

2- عبد الكريم محمود الغرايبية، **تاريخ العرب الحديث** ، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص 104.

3- جمال زكريا قاسم: **المرجع السابق**، ص 245

4- محمد حسن العيدروس: **المرجع السابق**، ص 19.

5- جمال زكريا قاسم: **المرجع السابق**، ص ص246- 247

كما ساعد القواسم في تأسيس ما يعرف اليوم المشيخات "رأس الخيمة" "الشارقة" "عجمان" "أم قوين" و"الفجيرة"، ولم يكتف القواسم بإقامة تلك المشيخات فحسب بل إن جهودهم امتدت لتشمل الساحل الشرقي للخليج حتى بسطوا سيادتهم على جزيرة "قشم" و"لنجة" التي جعلوا منها مشيخة تابعة لهم[1].

ب/ إتحاد قبائل أبوظبي:

امتدت سيطرة تحالف قبائل أبوظبي من جنوب قطر على طول الساحل الى دبي ولم يقتصر الأمر على الساحل فحسب بل امتد نفوذ "بني ياس" الى منطقتي الظاهرة والبريمي، وبرزت قبائل هذا التحالف منذ منتصف القرن 17م، وعلى الرغم من أن مصدر قبائل أبوظبي هي القوة البرية وليست البحرية كما هو الحال بالنسبة للقواسم، ومع ذلك فقد استطاعت قبائل أبوظبي أن تكون لنفسها قوة بحرية لا يستهان بها بالاضافة الى قوتها البرية وحدث ذلك حينما تحولوا الى الساحل واتخذوا جزيرة أبوظبي مركزا لهم[2].

ونعرض فيما يلى إلى أهم القبائل والفصائل التي يتشكل منها اتحاد "بني ياس" وهي على الوجه التالي:

أولا: بنو ياس: من أضخم وأكبر قبائل الساحل الجنوبي للخليج، التي ظهرت في المنطقة ويعتقد أن هذه القبائل حديثة التواحد نسبيا إذا ما استثنينا قبيلة "العوامر" التي عاشت منذ القدم في صحراء الربع الخالي، في حين لا يتعد تواجد بقية القبائل أكثر من قرنين ونصف[3].

بالرغم من أن قبيلة بني ياس ليست بالقبيلة التي يمكن تتبع نسبها الى جد واحد يجمعها الا أن مجموعاتها ظلت مترابطة مع بعضها البعض مدة طويلة حتى يمكن اعتبارها كقبيلة واحدة، وتتكون قبيلة "بني ياس" من عدة عشائر أهمها ما يلي:

01 - البوفلاح : وهي عشيرة تتألف من عدة فروع أبرزها "آل نهيان" التي تتزعم امارة أبوظبي[4].

1- محمد نصر مهنا، **الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1996، ص 171.

2- محمد حسن العيدروس، **المرجع السابق**، ص 20.

3- محمد حسن العيدروس، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ، **ط1**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996، ص 118.

4- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر** ،**المرجع السابق**، ص 20.

02 – الرواشد: وهم من أكبر أقسام قبيلة "بني ياس" ويمثلون عنصرا أساسيا من عناصر السكان بها ويعتبر فرع "البوفلاسة" الذي ينتمى إليه "آل مكتوم" حكام دبي أهم فروع الرواشد[1].

ثانيا: المناصير: وهي من القبائل الرئيسية في أبو ظبي وتعيش في واحة "ليوا"، حيث تنقسم قبيلة المناصير إلى ثلاثة فروع هامة وهي "البومنذر"، "البورحمة"، "البلعشير".

ثالثا : العوامر: وقبيلة العوامر من القبائل الرئيسية في تحالف قبائل أبوظبي ومن المعروف أنها من أكبر القبائل التي تعيش في صحراء الربع الخالي في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية، ولذلك نجد فروع العوامر منتشرة بين الدول الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية، وتنقسم قبيلة العوامر في أبوظبي الى فخذين كبيرين هما فخذ "البدر" وفخذ "لز".

رابعا : قبيلة الظواهر: وهذه القبيلة تسكن منطقة العين وأهم عشائرها . "آل علي بن سعيد العنان" – "الهلال" – "الدرامكة" – "آل حمودة" – "الكويتات" [2].

03_ الأهمية الإستراتيجية للمنطقة:

منذ القدم أدرك العرب كغيرهم من الأمم أهمية الخليج العربي والمنطقة المطلة عليه فهو يمتاز بموقع جغرافي جعله همزة وصل بين القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوربا، إذ يمتد من مضيق هرمز حتى مصب شط العرب ويفصل شبه الجزيرة العربية عن إيران فهو ذراع بحري للمحيط الهندي يمتد في قلب اليابس الآسيوي، بحيث يقرب المسافة بين المحيط والبحر المتوسط، أو بين الشرق والغرب، وهذا ما ساعد على قيام حضارات موغلة في القدم[3].

ولقد برزت أهمية هذا الشريط الساحلي الطويل عبر القرون الماضية، وخاصة بالنسبة للملاحة البحرية إذ يقع على طريق القوافل الصحراوية والبحرية على السواء بين الشرق الأقصى ومداخل الشرق الأوسط ومنه إلى أوربا وأفريقيا، ولقد اتجهت الدول البحرية في مختلف عصور التاريخ إلى هذه المنطقة بأمل السيطرة عليه كوسيلة لتأمين ملاحتها وفتح

---

[1]- جمال زكريا قاسم: **المرجع السابق**، ص 258.

[2]- محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر** ، **المرجع السابق**، ص ص 20- 21.

[3]- محمد متولي : **حوض الخليج العربي: الأوضاع السياسية والاقتصادية** ، **ط1**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974،ج2، ص ص 461-462.

أسواق لها في تلك المنطقة الزاخرة بالخامات والموارد الطبيعية، والتي تقع فى حلقة الوصل بين الشرق والغرب[1].

ومياه الخليج العربي وخليج عمان غنية بالاسماك، وتعتبر اسماك التن والاسكمري والسردين ذات اهمية صناعية كبيرة[2]، كما أنه يتوفر على أصداف اللولو والأسماك وكذا المعادن المختلفة، ومن خصائصه أيضا قلة عمقه من السواحل الشرقية على السواحل الغربية ويزداد كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب[3].

ازدادت أهمية منطقة الخليج العربي عالميا بعد اكتشاف النفط فيها بكميات هائلة في الثلاثينيات من القرن العشرين، ولذلك نرى بعد أن كان الاهتمام العالمي بمنطقة الخليج يتركز بالدرجة الأولى على أهميتها الاستراتيجية والتجارية أصبح هذا العامل الجديد والمهم في الاقتصاد هو العامل الأساسي في الاهتمام بالمحافظة على أمن المنطقة[4].

وتمتاز هذه المنطقة بكونها أغنى مناطق العالم في البترل سواء من حيث الإنتاج الحالي أو من حيث المخزون في باطن الأرض والذى أمكن تقديره بنسبة 70% من جملة احتياطي البترول العالمى وأن تعدد مناطق استخراج البترول بهذه المنطقة أضفى ميزة خاصة وهي عدم تركز آبار البترول فى جزء معين أو في منطقة واحدة الأمر الذي يعرضها لسهولة التدمير أو التخريب[5].

أصبح الخليج منطقة عسكرية تعبوية تموينية من الدرجة الأولى، وخطاً دفاعياً للمحافظة على آبار البترول ضد أي قوى تحاول الاعتداء على ثرواته والسيطرة عليه مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، دول غرب أوروبا واليابان، التي ترى في الخليج منطقة حيوية لمصالحها، هذا ما دفع بدول المنطقة إلى تعزيز قدرتها العسكرية[6].

1- يسرى الجوهري: **المرجع السابق**، ص 54.

2- كليكوفيسكي لوتسكييفتيش: **المرجع السابق**، ص11.

3- محمد متولي : **المرجع السابق**، ص 462.

4- عبد القادر حمود القحطاني: **دراسات في التاريخ العربي الحديث والمعاصر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث،الدوحة، ط1، 2008، ص ص 91-92.

5- يسرى الجوهري: **المرجع السابق**، ص 54.

6- محمد حسن العيدروس، **دراسات في المشرق العربي المعاصر، المرجع السابق**، ص 340.

المبحث الثاني:

التجارب الوحدوية السابقة لقيام دولة الإمارات العربية:

إن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وظهورها ككيان سياسي موحد في منطقة الخليج العربي له أهمية كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وإن دراسة أسباب وعوامل قيامها لهو ضرورة تاريخية لذلك فإن طرح مشروع الإتحاد عام 1971 والذي ظهرت من خلاله دولة الإمارات العربية إلى الوجود هي فترة مخاض تعسرت فيها ولادة الدولة الإتحادية بسبب ظروف وأوضاع محلية وخارجية.

01- إرهاصات الوحدة:

إن انقسام ساحل عمان إلى ست أو سبع وحدات تعرف بالإمارات المتصالحة نشأ عن عوامل داخلية وخارجية، وفي تقديرنا أن بريطانيا بفرض نظام الهدنة البحرية قد خففت من حدة الصراعات الداخلية[1]، وإن ظلت لفترة طويلة تمتنع في التدخل في الشؤون الداخلية البحتة، إلا أنه مما لا شك فيه أن انقطاع الغارات البحرية انعكست آثاره على العلاقات بين زعماء القبائل في الداخل، ومن جهة أخرى فإن عقد الاتفاقيات والمعاهدات القتالية منذ 1820م حول زعماء العشائر من وظيفة اجتماعية إلى اكتساب صفة سياسية، كرؤساء دويلات لها حدود جغرافية[2] .

أما العوامل فقد كانت أبعد أثر في تعميق الانقسامات، فهناك أولا الصراع بين حلف "القواسم" و قبيلة "بني ياس"، ذلك الصراع الذي طحنته خلافات مذهبية وتحزبات قبلية، فالقواسم منذ عهد الدولة السعودية الأولى اعتنقوا المبادئ السلفية وكانو يعرفون بالغافرية في حين أن "بني ياس" عرفوا بالانضواء تحت المجموعة "الهناوية" مع التمسك بالمذهب المالكي[3].

كما كانت تعاني الكثير من الحركات الانفصالية، بسبب ظروفها الطبيعية أو القبلية، إلى جانب ما كانت تعانيه من حروب أهلية وصراعات أسرية عنيفة، كما لا يمكن أن نتجاهل في الوقت نفسه دور السياسة البريطانية التي كان لها أثر كبير في تأكيد كيانات

---

[1]- خالد بن محمد القاسمي، **التطور التاريخي لقيام دولة الإيمارات العربية المتحدة**، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان، ط1، 2009، ص 55.

[2]- جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر : تطور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية في إمارات الخليج العربية ووصولها للإستقلال 1945/1971**، مجلد 04، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 151.

[3]- خالد بن محمد القاسمي: **المرجع السابق**، ص ص 55- 56.

هذه المشيخات، أو فصل إحداها عن الأخرى تماشيا مع سياسة التفكيك التي اتبعتها، إضافة إلى ما كانت تقوم به أحيانا من عزل الشيوخ المناوئين لها واستبدالهم بغيرهم[1]، وقد عانت مشيخات الساحل كثيرا من مشكلات الحدود فيما بينها والتي كانت تؤدي إلى صراعات دائمة، ومما كان يضاعف من خطورة الموقف عدم وجود حدود متفق عليها، وبالتالي لم يكن معروفا على وجه قاطع أين تبدأ حدود المشيخة وأين تنتهي، كما فتح المجال لمطالبات وادعاءات مستمرة سواء من جانب الإمارات او من الدول المتاخمة لها، فكان شيخ أبو ظبي مثلا يطالب بنصف مشيخة دبي المجاورة له، وشيخ دبي يؤكد ادعاءاته على جزء من الشارقة المتاخمة لإمارته من الشرق[2].

وباندلاع الحرب العالمية الأولى 1918/1914 عاد النفوذ البريطاني ليصل إلى ذروته ليس في الإمارات فحسب وإنما في منطقة الخليج العربي عامة، وتصاعدت المصالح البريطانية بين الحربين العالميتين نتيجة الإحتمالات النفطية ولموقع المنطقة الإستراتيجي بالنسبة لشبكة الخطوط الجوية إلى الشرق الأقصى مما دفع ببريطانيا إلى تشديد قبضتها خاصة بعد تدهور علاقتها بإيران، مما جعلها تركز نفوذها على ساحل الإمارات الذي ازداد ثقله في الاستراتيجية البريطانية والدولية خلال فترة مابين الحربين العالميتين[3]، والجدير بالذكر أنه على الرغم من وضوح السيطرة البريطانية الفعلية على الساحل العماني فإن بريطانيا كانت تبدي تحفظها من الوجهة النظرية في أن مسؤولياتها في هذه المنطقة تنحصر فقط في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية وأنها لا تعد نفسها مسؤولة عن الشؤون الداخلية والواضح من هذا التحفظ أنها كانت تعمل للحصول على المزايا[4].

عانى شعب الإمارات في تلك الفترة من أزمات إقتصادية حادة نتيجة توصل اليابان إلى طريقة زراعة اللؤلؤ، مما أثر تأثيرا كبيرا على مهنة الغوص وقل الطلب على اللؤلؤ الطبيعي بسبب منافسة اللؤلؤ الياباني الصناعي في الأسواق العالمية، ومنذ منتصف الثلاثينيات أخذت الأزمة الاقتصادية في الإنفراج تدريجيا، ويرجع ذلك إلى توجه بريطانيا إلى انشاء مطارات لخدمة خطوطها الجوية إلى الشرق الأقصى، مما جعلها تعرض مبالغ مالية

1- خالد بن محمد القاسمي: **التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارت** ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د ت، ص 117.

2- عبد الرحمان بن يوسف بن حارث: **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 82.

3- محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق**، ص 32.

4- خالد بن محمد القاسمي، **التطور التاريخي .....المرجع السابق**، ص 66.

مقابل ايجارها للأراضي التي سوف تنشئ عليها تلك المرافق[1]، وقد احتدم الصراع الإمبريالي العالمي للسيطرة على المناطق النفطية في الخليج العربي بعد أن انتهجت بريطانيا سياسة "الأبواب المغلقة" حيال الدول الإمبريالية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وبنشوب الحرب العالمية الثانية فرضت الضرورات العسكرية على بريطانيا أن تزيد من سيطرتها على المنطقة، حيث أنشأت بعض القواعد العسكرية وأصدرت المقيمة البريطانية في الخليج في أفريل1942 أنظمة خاصة بالدفاع تضمنت الكثير من الإجراءات العسكرية التي كان فيها مساس بحرية الإمارات وأدى ذلك إلى إثارة بواعث التذمر والإستياء، ولعل أهم الأحداث التي كان لها تأثير كبير على مجتمع الإمارات هو استقلال كل من الهند وباكستان عام 1947[3]، وانطلاق المد القومي في أرجاء الوطن العربي خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين الذي كان من الطبيعي أن يبلغ مياه الخليج العربي[4].

كل ذلك شكل دافعا لدى المستنيرين من أبناء الخليج للقيام بمحاولات وحدوية سنأتي إلى ذكرها .

02- التجارب الوحدوية:

لا شك أن ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حيز الوجود في 2ديسمبر 1971يعد تصحيحا لأوضاع التفكك والتجزئة التي كانت تعاني منها المنطقة، وهي أول تجربة في تاريخ الإمارات السياسي تعود جذورها إلى عام 1905م، حين دعا زايد بن خليفة لاجتماع في دبي لمناقشة النزاعات الإقليمية ومحاولاته العديدة لإقامة دولة موحدة ومقاومة الإستعمار البريطاني لجهوده الوحدوية، وفي عام 1935م جرت محاولات إنشاء اتحاد بين الإمارات والواقع أن هذا المشروع لم يتخذ شكلا جديا، لأن الإمارات الصغيرة كانت تعتمد على بريطانيا[5].

وتجددت فكرة الإتحاد في الأربعينيات، بعد ظهور النفط في كل من قطر والكويت والبحرين والملاحظ أن الحاجة لقيام اتحاد في الماضي لم تكن ملحة لدرجة كبيرة بسبب

1- محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر** ، **المرجع السابق**، ص33

2- كليكوفيسكي لوتسكييفتيش: **المرجع السابق**، ص20.

3- حمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر** ، **المرجع السابق**، ص34.

4- خالد بن محمد القاسمي، **التطور التاريخي ...المرجع السابق**، ص 71.

5- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر** ، **المرجع السابق**، ص ص40-41.

السيطرة الاستعمارية وسياسة النظام القبلي من ناحية، وغياب الحاكم على إقليم محدد من ناحية أخرى، أما فكرة الدولة فقد أخذت طريقها إلى المنطقة بعد اكتشاف النفط[1].

لقد خشيت بريطانيا من عودة الخصومات بين الحكام، مما قد يؤدي إلى التدخل الخارجي من داخل المنطقة مثل إيران والسعودية، لتحقيق مطامعهما الإقليمية وخوفها من انهيار أنظمة الحكم القائمة واحتمال تغلغل عناصر شعبية أو يسارية بصفة خاصة، من هنا حرصت بريطانيا على إقامة دولة قوية تستطيع مجابهة هذه التيارات ولا يتأتى ذلك إلا بالاتحاد[2].

حاولت بريطانيا عام 1952 انشاء كيان سياسي لإمارات الخليج عندما طرحت فكرة إقامة مجلس استشاري[3]، يجتمع بمعدل مرة أو مرتين في السنة، لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة، وكان التعاون في نطاق هذا المجلس قاصرا على المسائل الإدارية، وتبع هذه الخطوة إنشاء قوة حرس عمان، ومقره الشارقة عام1955 لحماية أعمال التنقيب عن النفط.

وفي جويلية 1965 اتخذ مجلس إمارات ساحل الخليج قرارا بتشكيل لجنة برئاسة حاكم رأس الخيمة، لوضع دستور اتحادي واتخاذ خطوات اتحادية أخرى بين الإمارات ولكن هذه الخطوة لم تر النور[4].

وهكذا استطاعت الحكومة البريطانية أن تفوت على الجامعة العربية إنشاء مكتب التنمية العربي، إذ أن مكتب التطوير الذي أسسته بريطانيا قد انبثق أساسا من فكرة الجامعة العربية، حيث ان تأخر تنفيذ هذه الفكرة أتاح لبريطانيا فرصة أن تسبق الجامعة العربية إليها، إذ أنها قدمت سنة 1964م فكرة إنشاء صندوق التنمية تشارك فيه كل من السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، العراق وتكون مهمته دراسة المشروعات العمرانية ومد الإمارات بالخبرات الفنية اللازمة تنفيذها[5]، والجهود التي أدتها الجامعة العربية وذلك بإرسال بعثة للاتفاق مع أمراء الخليج على تقييد الهجرة الأجنبية إتقاء لأخطارها المشتركة وبحث

1- صلاح العقاد: **التيارات السياسية في الخليج العربي** ، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1974، ص273.

2- محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر** ، **المرجع السابق**، ص42.

3- غانم نجيب عباس: **تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة**، كلية التربية، جامعة المثنى، العدد الأول ،2008 ، ص107.

4- عبد المحسن لافي الشمري: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**، رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص36.

5- عبد المحسن لافي الشمري : **المرجع نفسه**، ص37.

وسائل توثيق الروابط الأخوية العربية مع إماراتهم وتضمنت الرسالة أن مهمة البعثة هي وضع خطة لتعاون دول الجامعة مع الإمارات الشقيقة في شتى الميادين، والتذاكر في المصالح المشتركة للتعاون الاقتصادي والإجتماعي والثقافي وتحويل بعض الأموال اللازمة لتنفيذها إلى بنك دبي العربي، إلا أن بريطانيا حالت بالعنف دون تنفيذ الخطة المقررة في مجلس جامعة الدول العربية[1].

ووقفت أمام محاولات الجامعة العربية ربط هذه الإمارات بالدول العربية واعترضت على نشاط الجامعة اعتراضا شديدا باعتباره مناقضا لمعاهدات الحماية التي عقدتها مع شيوخ المنطقة وبالرغم من ذلك لم تأبه الجامعة العربية للاعتراضات البريطانية وأوفدت بعثة للحصول على موافقة الحكام واتخاذ خطوات تنفيذية للبدء في تنفيذ المشروعات[2] .

وذلك راجع إلى أن بريطانيا لم تكن تهدف أساسا إلى قيام اتحاد عربي قومي يرعى مصالح المنطقة بقدرما كانت تهدف إلى قيام اتحاد يحقق أهداف سياستها، وأن المجلس لم يستطع أن يخطو بالوضع السياسي وظل بعيدا عن تحقيق أية خطوة وحدوية فعالة فظلت الأنظمة والإدارة متباينة من إمارة إلى أخرى، ورغم هذه المآخذ كلها فإن هذه الخطوة هي بداية ظهور اتحاد الإمارات لأن اجتماعاته عملت على بناء سياسة إدارية مشتركة[3].

ومنذ الإعلان البريطاني بالإنسحاب من شرق السويس فإن بريطانيا كانت تفكر فيما سمي ب "الفراغ" الذي سوف يخلفه هذا الانسحاب من منطقة الخليج، وبدأ القلق حول ما يمكن أن ينشأ من اضطرابات في المنطقة واحتمالات تجدد الصراعات الإقليمية فيها[4].

وقد برزت ثلاثة احتمالات تتعلق برسم خريطة الأوضاع الساسية في الخليج على النحو التالي:

الاحتمال الأول: إقامة اتحاد فيدرالي بين المشيخات التسع المعنية مباشرة بعد الانسحاب البريطاني، على أن يكون هذا الاتحاد قادر على مواجهة أي مطامع إقليمية وخصوصا من إيران أو الاتحاد السوفياتي سابقا.

1- خالد بن محمد القاسمي، **التطور التاريخي ... المرجع السابق**، ص ص 85-86.

2- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر ، المرجع السابق**، ص48.

3- محمد حسن العيدروس، **المرجع نفسه**، ص45.

4- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، **قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1971/1968** ، ط2، دار الثقافة، الدوحة قطر، 1998، ص 17.

الاحتمال الثاني: أن تعلن المشيخات الأكبر سكانا ودخلا (البحرين وقطر وأبوظبي) استقلالها بعد توقيعها معاهدات دفاعية مع دول صديقة مثل بريطانيا والولايات المتحدة.

الاحتمال الثالث: أن تملأ إيران الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني، إما عن طريق فرض حمايتها على بعض المشيخات أو الاحتلال المباشر للبعض الآخر.

وكان من المنطقي أن تنصب الجهود كلها في البداية لتحقيق الاحتمال الأول، وكان من الواضح أيضا أن مهمة تشكيل اتحاد فيدرالي لن تكون سهلة، إلا أن الجميع كان على قناعة بأن ذلك هو البديل الذي لا بد منه[1].

1/ الاتحاد الثنائي (أبو ظبي ـ دبي) 1968

كانت الانطلاقة من إمارة أبو ظبي ومن حاكمها إذ أرسل "الشيخ زايد" إلى حاكم دبي "الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم" خارطة أبو ظبي وطلب منه أن يرسم الحدود التي يريدها لبلاده، وعلى إثر ذلك عقد اجتماع في منطقة "سميح" الواقعة بين إمارة أبو ظبي وإمارة دبي، وضم الاجتماع الشيخ "زايد بن سلطان" والشيخ "راشد بن سعيد" وذلك في 18فيفري 1968 وجاء نتيجة ذلك الاجتماع الإعلان عن اتفاقية الاتحاد بين إمارة أبو ظبي وإمارة دبي وسميت باتفاقية "سميح" نسبة إلى منطقة الاجتماع[2].

وقد نص على تكوين اتحاد يضم البلدين، له علم واحد تناط به الشؤون الخارجية ومسائل الدفاع والامن الداخلي وتوحيد النظم التعليمية والصحية ومسائل الجنسية والهجرة وكذلك السلطة التشريعية وكافة المسائل المشتركة التي يتفق عليها ثم دعوة حكام الإمارات الأخرى[3]، ومن الملاحظ على إتفاق دبي وأبو ظبي أنه لم توجد أية أعمال تحضيرية مهدت لقيامه بل هو مجرد اتفاق ثنائي بين حاكمي الإمارتين نجم عنه هذا الاتحاد، ولذا قيل أن إعلان دبي مجرد إعلان للنوايا وليس قاعدة لإقامة الاتحاد، هذا ولم تبين الاتفاقية نوعية الحكم أو النظام الذي سيسود بين الإمارتين[4].

---

[1]- عبد المحسن لافي الشمري، **المرجع السابق**، ص 37.

[2]- حازم مجيد أحمد ، **تطور النظام السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1971/1968**، كلية التربية، جامعة تكريت، سمراء، مجلد 05، العدد 16، السنة الخامسة، 2009، ص02.

[3]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب: **المرجع السابق**، ص 26.

[4]- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق** ص45.

02/ الاتحاد الفيدرالي:

إن اتفاقية سميح ولدت ردود فعل متباينة وسلبية لدى شيوخ الإمارات الأخرى وعدها البعض حالة انفرادية، إلا أن التطمينات والدعوات الموجهة من قبل الإمارتين إليهم رطبت النفوس وأعطت انطباعات إيجابية بعض الشيء[1]، وقد أسفرت المشاورات في النهاية عن انعقاد المؤتمر التاريخي لحكام الإمارات التسع في الخليج بدبي في 25فيفري 1968، واستمرت اجتماعاتهم ثلاثة أيام صدر عنها اتفاقية اتحاد الإمارات العربية واشتهرت باسم اتفاقية دبي وذلك في27 فيفري 1968. [2]

لإنشاء اتحاد مركزي باسم اتحاد الإمارات العربية يضم قطر والبحرين وأبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة، كما صدر مع الاتفاقية بيان مشترك صيغ في عبارات عامة حول اجتماع الحكام للتذاكر حول خير الوسائل لضم الصفوف وتوحيد الكلمة وتحقيق تعاون وثيق بين الإمارات العربية والقيام بهذه الخطوة للم شمل العرب في الخليج العربي تدعيما لعروبتهم وتثبيتا لكيانهم[3].

وقد تضمنت هذه الإتفاقية 17 بندا تصورا عاما لهذا الكيان الجديد بأهدافه وسلطاته ومجالات عمله وأهم ما جاء فيها:

- ✓ إنشاء اتحاد للإمارات العربية في الخليج، بهدف توثيق الصلات والعلاقات بين الإمارات وتقوية التعاون بينها.
- ✓ تمارس كل إمارة شؤونها الخاصة التي لم يتعرض لها الاتحاد.
- ✓ تشكيل مجلس أعلى من حكام الإمارات بهدف وضع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد ورسم سياسته العليا.
- ✓ يتناوب حكام الإمارات على رئاسة المجلس الأعلى بصفة دورية، ويتولى رئيسه تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج.
- ✓ تشكيل مجلس اتحادي يعمل كهيئة تنفيذية للاتحاد، على ألا تعتبر قراراته نهائية إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها.

---

[1]- حازم مجيد أحمد : **المرجع السابق**، ص03.

[2]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب: **المرجع السابق**، ص 27.

[3]- عبد المحسن لافي الشمري : **المرجع السابق**، ص 38.

- ✓ التعاون في المجال العسكري لرد أي عدوان مسلح.
- ✓ تشكيل محكمة عليا تسمى بالمحكمة الاتحادية[1].

وقد وجهت انتقادات كثيرة لهذه الاتفاقية منها أن الأساس الذي استهدفته هو إيجاد نوع من الاتحاد الذي يرتبط بأشخاص الحكام، بغية تنسيق سياستهم الخارجية والدفاعية وأنها لم تنتقص من السيادة الداخلية التي يمارسها الحكام داخل اماراتهم لصالح دولة الاتحاد، بل على العكس كان التركيز واضحا على تأكيد استقلال الإمارات اتجاه بعضها البعض، كذلك فإن اشتراطها أن تكون قرارات المجلس الأعلى للحكام جماعية سوف يعرقل دورها بشكل مؤثر، والأهم من ذلك كله أنها تجاهلت المشاركة الشعبية سياسيا، سواء بتأليف هيئات برلمانية أو تمثيلية، فلم تنص على هذا المبدأ الأساسي منذ البداية، مما فتح الباب للجدل وخلافات حول هذه المسألة التي كانت ضمن الأسباب التي أودت بحياة الاتحاد[2] الذي لم يحقق له النجاح وذلك راجع لجملة من العوامل أهمها:

- غموض اتفاقية الاتحاد، فالاتفاقية التي تمت صياغتها في ثلاثة أيام لا شك انها تركت كثيرا من المسائل الهامة، وأن المجلس الأعلى يسوده حق الفيتو الجماعي فلقد نظرت كل إمارة إلى الاتفاقية من منظور مصلحتها الخاصة، الأمر الذي أصاب المجلس بالشلل وأعاق تقدمه[3].
- الصعوبات التي تعرضت لها الاتفاقية وهي موضع التنفيذ خاصة فيما يتعلق بمسألة المساواة بين الإمارات على مستوى التصويت في المجلس الأعلى دون الأخذ بنظر الاعتبار للإمكانيات الاقتصادية والبشرية لكل إمارة [4]، بالإضافة إلى الخلاف حول مقر الاتحاد.
- دار الخلاف حول المساهمة في ميزانية الاتحاد، وحول الطريقة التي يتم بموجبها احتساب الحصص التي تتحملها الإمارات.

---

[1]- جمال زكرياء قاسم: **تطور الأوضاع السياسية والإقتصاد... المرجع السابق**، ص 302.

[2]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب :**المرجع السابق**، ص 29.

[3]- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر ، المرجع السابق**، ص52.

[4]- عبد المحسن لافي الشمري : **المرجع السابق**، ص 39.

- اختلاف الإمارات حول وضع القوات المسلحة، فبعضها (أبو ظبي، عجمان، رأس الخيمة) طالب باحتفاظ كل إمارة بقواتها المسلحة الخاصة بها، إلى جانب تكوين قوات اتحادية واقترحت بعثة الوساطة باحتفاظ الإمارات بقوات أمن داخلي.
- أن تشرف السلطات الاتحادية على التنظيم والاستيراد والتجارة الإقليمية واستغلال الثروات الطبيعية وتنظيم الملاحة وشؤون الطيران واختلفت وجهات نظر الإمارات في ذلك[1].

وفي جوان 1970 وصلت المحادثات بين إمارات الخليج العربي التسع لتأسيس اتحاد فيدرالي إلى طريق مسدود وهو ما أدى إلى انسحاب كل من قطر والبحرين من الاتحاد عام 1971م[2].

[1]- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق**، ص ص 56- 57-58.

[2]- كليكوفيسكي لوتسكييفتيش: **المرجع السابق**، ص26.

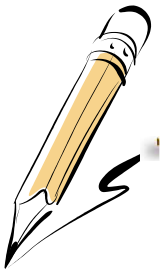

الفصل الثاني

تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول:

تأسيس دولة الإمارات العربية:

1. قيام دولة الإمارات العربية
2. ترسيخ الإتحاد:

المبحث الثاني:

مكاسب الدولة في ظل الإتحاد:

1. الجانب السياسي:
2. الجانب الاقتصادي:
3. الجانب الاجتماعي:

المبحث الأول :

تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة :

01_ قيام دولة الإمارات :

لقد وصلت مباحثات إتمام اتحاد الامارات العربية التسع إلى طريق مسدود، على نحو ما رأينا في الفصل السابق وكان واضحاً أن الخلافات بين قطر والبحرين قد ساهمت إلى حد كبير في تعطيل المشروع الاتحادي، فكان على امارات ساحل عمان السبع الأخرى أن تقرر موقفها من الاتحاد، وينبغي أن نلاحظ أن هذه الامارات، بعد اتفاق دبي وأبوظبي على التعاون بعد تسوية مشاكل الحدود بينهما نهائياً في 22 فيفري1968 لم يكن بينهما ما يدعو للنكوص عن فكرة إقامة اتحاد فيما بينها[1].

وعلى إثر ذلك اجتمع حكام أبوظبي ودبي والشارقة وأم القيوين والفجيرة في اطار مؤتمر انعقد في جويلية1971 لدراسة امكانية التوصل إلى صيغة متممة لقيام اتحاد دبي سداسي بين اماراتهم، وكان من أبرز الموضوعات التي ناقشها المؤتمر مسألة تعديل الدستور المؤقت الذي وضع أصلا للاتحاد التساعي بحيث يتناسب مع الصورة الجديدة للاتحاد وتناول التعديل نسبة تمثيل كل امارة في المجلس الوطني الاتحادي : أبوظبي 8 – دبي 8 – الشارقة 6 – عجمان 4 – أم القيوين 4 – الفجيرة 4 .[2]

في 2 ديسمبر 1971 أعلن رسميًّا قيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضمت آنذاك 06 إمارات هي : أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، والفجيرة، عقد حكام الإمارات الست إجتماع أنتخب فيه حاكم أبو ظبي رئيساً للدولة الجديدة، كما أنتخب حاكم دبي نائباً للرئيس، وعين ولي عهد دبي رئيس وزراء لحكومة الاتحاد [3].

وتم التوقيع على وثيقة قيام دولة اتحادية، وأصدروا دستورا مؤقتا لتنظيم شؤون الدولة، لكن رأس الخيمة لم تعلن انضمامها في ذلك اليوم إلى الاتحاد ولذلك بدأ مشروع الاتحاد بست إمارات، وفي الثاني من ديسمبر عام 1971 عقد حكام الإمارات الست اجتماعا أعلنوا

---

[1]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب: **المرجع السابق**، ص 69.

[2]- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق**، ص 59.

[3]- خالد بن محمد القاسمي، **التطور التاريخي ...المرجع السابق**، ص 247.

فيه سريان مفعول الدستور المؤقت وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي السادس منه انضمت الى الجامعة العربية والى هيئة الأمم المتحدة في العاشر منه[1].

وفي 23 ديسمبر 1971م، تقدمت رأس الخيمة بطلب الانضمام بعد أن امتنعت عن ذلك في البداية، وفي 10فيفري 1972م تمت الموافقة على قبولها في عضوية الاتحاد بقرار صادر عن المجلس الأعلى وبذلك اكتمل بنيان الاتحاد السباعي الذي ما زال قائما حتى الآن. [2]

ويبدوا أن تأخر انضمام رأس الخيمة إلى الاتحاد مرده إلى الأسباب التالية:

- وضع شروط متعددة تتعلق بتمثيلها في الحكومة الاتحادية والمجلس الوطني الاتحادي، وخاصة مطالبتها بحق نقض قرارات المجلس الاعلى بموجب المادة 49 من الدستور المؤقت، أسوة بإمارة أبو ظبي ودبي اللتين أعطينا هذا الحق دون غيرهما من باقي الإمارات، وكذلك بزيادة عدد المقاعد لها في المجلس الوطني الاتحادي.
- ربط انضمامها إلى الاتحاد بشرط إعلان الاتحاد مقاطعته لإيران واتخاذه الإجراءات الحازمة ضد مصالحها فيه بسبب احتلالها الجزر العربية في 30 نوفمبر 1971م، و لم يكن من السهل تحقيق هذا الشرط نظراً لعدة ظروف محلية وإقليمية ودولية شهدتها تلك الحقبة الزمنية.
- إن إعلان مقاطعة الاتحاد الذي أصدره حاكم إمارة رأس الخيمة كان يراد به استقلال الإمارة أسوة بقطر والبحرين، غير أن الموقف كان مختلفا لصغر مساحة الأمارة وقلة سكانها وضآلة مواردها الطبيعية وإمكانياتها العسكرية، غير أن هناك من يرفض هذه الفكرة كون رأس الخيمة ليست على أي حال أصغر من البحرين[3].

إذن، دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة فيدرالية بالمعنى التقليدي، وهو ما يثبت أن النظام الفدرالي بما يتمتع به من مرونة صالح للتطبيق في مختلف البيئات حتى في البيئات التي يغلب عليها الطابع القبلي على النحو السائد في إمارات الخليج العربي.

---

[1]- ميثاق خير الله جلود : **مستقبل النظام الإتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة،مجلة التربية والعلم**، قسم الدراسات السياحية والإستراتيجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، مجلد 17، العدد 02، 2010، ص40.

[2]- كليكوفيسكي لوتسكييفتيش، **المرجع السابق**، ص27.

[3]- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص300.

وعليه، فإن قيام اتحاد إمارات الخليج العربي هو خطوة مهمة على الطريق الصحيح، فكلما تجزأت الكيانات، كلما كانت الوحدة صعبة[1].

02_ **ترسيخ الإتحاد** :

بهدف ترسيخ أسس الاتحاد كان لا بد من إتخاذ خطوات ثابتة وحاسمة، حيث شكلت الأوضاع القبلية في إمارات الدولة المختلفة عاملاً من العوامل المؤثرة سلبا في المسيرة الاتحادية، إذ أن النظام القبلي يرفض الخضوع للسلطة المركزية ماعدا تلك النابعة منه.

ومن ثم حرصت الدولة للتغلب على تلك الصعوبات على تعميق الشعور بالوحدة الوطنية، ومحاولة تحويل ولاء أفراد القبائل، وذلك بنشر التعليم والتوسع في المرافق والخدمات العامة وشمولها شرائح واسعة من طبقات المجتمع، وليس من شك أيضا في أن إتاحة الفرصة للمواطنين في إدارة شؤون الدولة والمشاركة في تقرير مستقبلهم في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي بدوره إلى تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة للدولة وليس للأنظمة القبلية التقليدية. [2]

لم تكن الحدود السياسية قبل اكتشاف النفط معروفة لدى دول الخليج العربي، وبسبب عدم الدقة والإرباك الذي صاحب تخطيط الحدود السياسية في منطقة الخليج وبسبب اكتشاف النفط، وحرص كل إمارة ودولة على امتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لنفسها على أمل أن تزيد من ثروتها الكامنة ، ظهرت العديد من المشاكل والخلافات حول الحدود السياسية، هذا إضافة إلى مشكلة تحديد الحدود في المياه الإقليمية في الخليج العربي والخلاف حول امتلاك بعض الجزر [3].

ومن أهمها وأكثرها ما يسمى بمشكلة البريمي بين السعودية وأبو ظبي وعمان ومن ثم كان عليها أن تعمل على توثيق علاقاتها مع كل من السعودية وسلطنة عمان، فعلى الرغم من أن الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة كان تواقا للوصول إلى تسوية مع المملكة العربية السعودية، لأن ذلك من السلطة الاتحادية، إلا أن السعودية لم تكن مقتنعة بالعروض التي قدمت لها، مما أدى إلى شأنه تدعيم التعثر للوصول إلى التسوية

---

[1]- عبد المحسن لافي الشمري :**المرجع السابق**، ص40.

[2]- بدر الدين عباس الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط1، ج1**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص90.

[3]- محمود شاكر، **موسوعة تاريخ الخليج العربي، ج1، ج2**، دار أسامة للنشر والتوزيع، االأردن، 2003، ص871.

للموقف و لم تنجح تلك الجهود إلا في جويلية 1974م حيث أجريت مباحثات بين الدولتين إلى توقيع اتفاقية جدة في 21 أوت 1974م. [1]

إضافة إلى التهديد الإيراني المستمر لمنطقة الخليج وإحتلال إيران للجزر العربية الثلاث[2]، ولعل ما تجدر الإشارة إليه أن إيران ظهرت في هذه المشكلة بمظهر المعتدية على سيادة دولة الإمارات وإضعاف سلطتها المركزية، ذلك بإصرارها على أن المشكلة القائمة بينها وبين إمارة الشارقة وليس بينها وبين الدولة ذاتها، بينما تعاملت دولة الإمارات مع مشكلة الجزر جميعها باعتبارها قضية اتحادية[3].

ومن المشكلات الداخلية التي واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة، الخلافات الحدودية بين إماراتها كالتي كانت بين الشارقة والفجيرة 1972م وتجددت في عام 1974م، وبين إمارتي دبي والشارقة بين عامي 1975-1976م، ونظراً لحساسية هذه الخلافات بذلت مساعي جادة سواء من إمارات الدولة وحتى من المملكة العربية السعودية لحلها، وعلى الرغم من الوصول إلى اتفاقيات بين إمارات الدولة لتهدئة الخلافات الحدودية كما هو الحال بين الشارقة والفجيرة عام 1983م، وبين الشارقة ودبي في عام 1985م إلا أن هناك خلافات حدودية أخرى ما زالت قائمة وتشكل بدورها عقبة من العقبات الرئيسية التي تعترض المسيرة الاتحادية [4].

بهدف تخطي المشكلات التي اعترضت الحكومة الاتحادية وترسيخ أسس الاتحاد، كان لا بد من اتخاذ خطوات ثابتة وحاسمة شملت مختلف الجوانب جاءت كما يلي:

- في 19 ماي 1973م تم تأسيس السلطة النقدية - مجلس النقد - وذلك بموجب القانون الاتحادي لعام 1973، حيث بدأت عملية استبدال نقد البحرين وقطر ودبي بالدرهم الإماراتي وبتاريخ 18 نوفمبر 1973م انتقلت كليا الصفة الشرعية لمختلف العملات المتداولة، ليحل محلها درهم الإمارات.

---

[1]- جمال زكرياء قاسم، **دول الخليج ع في مرحلة مابعد الإستقلال من الانسحاب البريطاني إلى غزو وتحرير الكويت (1971/1991)**، مجلد 5، د د، د ت ، ص 214.

[2]- خالد بن محمد القاسمي، **التطور التاريخي .... المرجع السابق**، ص 295.

[3]- محمد متولي:**المرجع السابق**، ص 606.

[4]- جمال زكرياء قاسم: **المرجع السابق**، ص ص 232-233.

- وفي ديسمبر 1973م تقرر حل الوزارات في كل من أبو ظبي والشارقة ، على أن تحل محلها إدارات محلية كما أدمجت قوات الشرطة المحلية في وزارة الداخلية[1].

وفي صيف 1975 قرر المجلس الاعلى للاتحاد دراسة توحيد القوات المسلحة وقد تم الاستعانة بعدد من الخبراء العسكريين العرب، وفي 06 ماي1976 تم الاعلان عن دمج القوات المسلحة[2].

وتم الموافقة على تمكين وزارة الداخلية من الإشراف الكامل على أجهزة الهجرة والإقامة وقوات الأمن في الدولة للقيام بمسؤولياتها في حفظ الأمن الإتحادي وتأمين إستقراره وذلك على النحو التالي:

- منح الصلاحيات لسلطة الإتحادية للقيام بمسؤولياتها في رعاية مصالح الإتحاد وتحقيق أهداف هوذلك في الشؤون الخارجية وتنسيق السياسة النفطية بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد وتحقيق التعاون بين الدوائر المحلية ووزارة البترول والثروة المعدنية.
- كما قرّر المجلس الأعلى تشكيل لجنة خاصة لتحديد وتوزيع السلطات المحلية والوزارات الاتحادية وفقاً لإحكام الدستور في مجالات الاعلام والمواصلات والصحة والكهرباء والماء والعدل والأوقاف والشؤون الإسلامية[3].
- تفويض رئيس الدولة بتعيين لجنة دستورية، وبالفعل أصدر الشيخ زايد قراراً في 27 جويلية 1975م بتشكيل هذه اللجنة، لإعداد مشروع الدستور الدائم والكامل، الذي ينبغي أن يكون نافذا اعتباراً من ديسمبر 1976م وبذلك يحل محل الدستور المؤقت للدولة[4].

دون أن ننفي على بعض حكام الإمارات مبادرتهم إلى التنازل عن بعض السلطات الخاصة بإماراتهم إلى السلطة الاتحادية استجابة للقرارات المتخذة أعلاه والمتعلقة بتوثيق الاتحاد دون انتظار صدور الدستور الدائم، ولعل المبادرة الأولى جاءت من حاكم الشارقة،

---

[1]- خالد بن محمد القاسمي، **الخليج العربي في عالم متغير: الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، ج1**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 232.

[2]- ميثاق خير الله جلود : **المرجع السابق**، ص 49.

[3]- خالد بن محمد القاسمي، **التطور التاريخي ...المرجع السابق**، ص ص 300-301.

[4]- جمال زكرياء قاسم، **دول الخليج العربية في مرحلة مابعد الإستقلال ... المرجع السابق**، ص 233

ثم حاكم الفجيرة الذي حذا حذوه، وفي الوقت الذي ألغيا فيه علمهما واستبدلاه بالعلم الاتحادي، أصدر الشيخ زايد مرسوما بإلغاء علم أبو ظبي وتخصيص نصف دخل إمارته للميزانية العامة للاتحاد [1].

ولا شك أن المذكرة التي أعدها المجلس الأعلى الاتحادي عام 1979م، والتي طالب فيها بإلغاء الحدود الداخلية ودمج القوات المسلحة، وإعادة توزيع الثروة ووضع سياسة محددة للهجرة وإجراء الانتخابات هي من العوامل التي ساعدت فعلا في تثبيت أسس الاتحاد وانصهار الكيانات الدولية للإمارات بكافة مؤسساتها في كيان موحد، وكان المجلس الوطني قد أقر في جلسة تاريخية خاصة عقدها في 18 جوان 1996م مشروع التعديل الدستوري الذي نص على أن تلغى كلمة مؤقت من دستور الإمارات أينما وجدت على أن تكون مدينة أبو ظبي عاصمة الاتحاد [2].

إن النظام الاتحادي في دولة الامارات ذو خصائص متميزة عن خصائص الأنظمة السياسية المعروفة وهو يتلاءم مع الظروف الداخلية للامارات الاعضاء وتطورها السياسي وهو نظام خليط أو مزيج من النظامين البرلماني والرئاسي، وتتكون السلطات الاتحادية من الهيئات الخمس التالية[3]:

أولا : المجلس الاعلى للاتحاد : وهو أعلى سلطة في البلاد وبرئاسة حاكم إمارة أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان ونائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء حاكم إمارة دبي ويتكون المجلس من حكام الإمارات السبع ويتولى المجلس الاعلى رسم السياسة العامة للدولة والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد والتصويت على القوانين الاتحادية قبل إصدارها، كذلك الاتفاقيات الدولية وانتخاب رئيس الاتحاد ونائبه وتعيين رئيس الوزراء، وتصدر قرارات المجلس باغلبية خمس اعضاء على أن تشمل الأغلبية إمارتي أبو ظبي ودبي [4].

ثانيا: رئيس الاتحاد ونائبه: يتم اختيار رئيس الاتحاد ونائبه من أعضاء المجلس الأعلى للحكام، أما مدة الرئاسة فقد حددتها المادة (52) بخمس سنوات ميلادية وهي نفسها مدة نائب الرئيس وقد أجازت المادة ذاتها اعادة انتخاب الرئيس ونائبه للمنصب نفسه، تتوزع

1- خالد بن محمد القاسمي، **الخليج العربي في عالم متغيير: المرجع السابق**، ص 236.

2- وزارة الإعلام والثقافة، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**2006، المرجع السابق، ص 40.

3- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر** ، **المرجع السابق**، ص63.

4- حازم مجيد أحمد : **المرجع السابق**، ص7.

اختصاصات رئيس الاتحاد بين تنفيذية وتشريعية وتشمل رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد، الدعوة لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء، تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج، رئاسة المجلس الأعلى للدفاع والإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية، إعلان الحرب الدفاعية إعلان الأحكام العرفية تعيين كبار الموظفين، وتعيين الممثلين الدبلوماسيين وقبول اعتمادهم وممارسة العفو والتصديق على أحكام الإعدام، كما يقوم بمنح الأوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية [1].

ثالثا: مجلس الوزراء: هو الهيئة التنفينية للإتحاد ويكون تحت الرقابة العليا لرئيس الإتحاد، وللمجلس الأعلى تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الإتحاد بموجب دستوره والقوانين الاتحادية، ويتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ونائبيه والوزراء، ويقوم بأمانة السر فيه الأمين العام لمجلس الوزراء، ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس، ويدعوه للإنعقاد، ويمارس نائب رئيس الوزراء جميع سلطات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب" ومتابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الإتحاد في الداخل والخارج.[2]

رابعا: المجلس الوطني الاتحادي : أعلن عن قيامه في 13فيفري1973م وهو مؤسسة دستورية يتم اختيار أعضائها من كافة الإمارات وعددهم أربعين عضواً موزعين كما يأتي :

- إمارة أبو ظبي– دبي ولكل منهم(08).
- إمارة الشارقة – رأس الخيمة ولكل منهم (06) .
- إمارة عجمان – أم القيون – الفجيرة ولكل منهم (04).

وتتكون أجهزة المجلس من هيئة المكتب وتتألف من رئيس المجلس ونائبيه ومراقبين اثنين كذلك اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية وتتألف من رئيس المجلس وعضوية وكيل المجلس وأمين السر وأربعة أعضاء آخرين ويضم المجلس ثماني لجان متخصصة في الشؤون التشريعية والقانونية والتربوية والتعليمية والصحية والاجتماعية والتخطيط والعمل والبترول والزراعة والثروة السمكية والمرافق العامة [3].

---

[1]- محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر** ، **المرجع السابق**، ص ص70-77.

[2]- ميثاق خير الله جلود : **المرجع السابق**، ص ص43-44 .

[3]- حازم مجيد أحمد : **المرجع السابق**، ص8.

خامسا: القضاء الاتحادي: وفق الدستور الاماراتي، القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون، يكون للإتحاد محكمة اتحادية عليا ومحاكم اتحادية ابتدائية، تشكل المحكمة الإتحادية العليا من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعاً على خمسة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه ولا يتم عزل رئيس المحكمة الإتحادية العليا وقضاتها إبان توليهم القضاء ولا تنتهي ولايتهم إلا لأحد الأسباب التالية : الوفاة، الإستقالة، انتهاء مدة عقود المتعاقدين منهم أو مدة اعارتهم، بلوغ سن الإحالة إلى التقاعد، ثبوت عجزهم عن القيام بمهام وظائفهم لأسباب صحية، الفصل التأديبي بناء على الأسباب والإجراءات المنصوص عليها في القانون، إسناد مناصب أخرى لهم بموافقتهم[1].

يرأس المجلس الأعلى للقضاء الاتحادي، وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، تعتبر المحكمة الاتحادية العليا محكمة دستورية من ناحية، ووجهة المحاكم السياسية والجنائية من ناحية أخرى، تختص في الأمور التالية:

- حل النزاعات المختلفة بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد.
- بحث دستورية القوانين والتشريعات واللوائح.
- تفسير أحكام الدستور إذا ما طلب منها ذلك من أحدى السلطات الاتحادية أو حكومة إحدى الإمارات.
- مساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد.
- النظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد.
- الفصل بين هيئة قضائية في إمارة وهيئة قضائية في إمارة أخرى حول الاختصاصات.
- النظر في الخلاف الذي يثور بين إحدى الإمارات والسلطات الاتحادية المختصة في شأن إبرام هذه السلطات معاهدة أو اتفاقية دولية تمس المركز الخاص لتلك الإمارة.
- التعارض الذي قد يقوم بين هذا الدستور ودساتير الإمارات وبين القوانين الاتحادية والتشريعات واللوائح والقرارات الصادرة عن سلطات الاتحاد.

[1]- ميثاق خير الله جلود : المرجع السابق، ص 46.

وتعتبر أحكام هذه المحكمة نهائية وملزمة ولا تقبل الطعن فيها[1].

[1]- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر** ، **المرجع السابق**، ص ص91-94.

المبحث الثاني :

مكاسب الدولة في ظل الإتحاد:

04- الجانب السياسي:

إثر قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بدأت بمد جسور العلاقات مع الخارج، مما أتاح لها الفرصة في أن تصبح عضوا في معظم المنظمات العربية، الإسلامية والدولية، فلم تلبث أن أخذت مكانتها بين الدول العربية كدولة ذات كيان واحد مستقل، فعملت على التعاون مع الدول المحبة للسلام وغير المنحازة بكسر طوق العزلة الذي فرضته بريطانيا عليها لتقيم علاقات صحيحة مع المجتمع الدولي.

أولا: العلاقات العربية

أ- مع دول الخليج:

لم يكن البترول وحده محط أنظار الدول الكبرى في منطقة الخليج العربي، بل وكذلك موقعه الاستراتيجي المهم كما ذكرنا آنفاً، وبكل حال فلقد كثرت تبريرات التدخل في شؤون الخليج وفي مقدمتها الحفاظ على أمنه وإزاء ذلك اتخذت دولة الإمارات العربية الموقف المناسب والجريء، لذا أعلنت أن الخليج ليس في حاجة إلى الحماية وهو يرفض التحالفات العسكرية ويرى أن الأمن والسلام لا يمكن أن يتحققا إلا بالتشاور والتعاون المشترك بين أبنائه وحدهم[1]، حيث جرت محادثات رسمية أخرى في السعودية بين القادة الخليجيين في نهاية عام 1980 وتم بحث موضوع إنشاء صيغة وحدوية خليجية بشكل جدي.

وعقد في أبو ظبي بتاريخ 25 ماي1981 القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجية العربية، وتم توقيع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وناقش القادة ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك، وأكدت تلك الورقة الخصائص المشتركة لسكان المنطقة، والأخطار التي تهدد المنطقة وثرواتها، واعتبار قيام المجلس نهاية للحديث عن فراغ القوة في المنطقة[2].

كانت دولة الإمارات عضوا فاعلا في هذا المجلس، فبذلت مساعي حثيثة للعمل على وقف الحرب العراقية/الإيرانية، أو ما تسمى بحرب الخليج الأولى التي قامت في 23 سبتمبر

---

[1]- عبد الرحمان يوسف بن حارب: **المرجع السابق**، ص257.

[2]- عبد المحسن لافي الشمري : **المرجع السابق**، ص ص42-43.

لا تنسى الدعوة بظهر الغيب

1980م، وكان الهدف الرئيسي هو الحفاظ على الأمن وسلامة الخليج، حيث كانت ترى أن هذه الحرب بإمكانها أن تجر التدخلات الأجنبية، كما وقد تؤدي إلى توقف الملاحة في الخليج ناهيك عن الخسائر البشرية والمادية الضخمة[1].

مع بداية التسعينات ظهرت في الخليج العربي أزمة أخرى هي من أشد الأزمات توترا عرفت بالحرب الخليجية الثانية بين العراق والكويت، حيث قامت الأولى بغزو الثانية في 2أوت1990م، وقد اعتبرت هذه الأزمة بمثابة الهزة التي أثرت على جسد الخليج العربي، وجعلته يخشى أن تمتد أثارها لتشكل نوعا من الانهيار الشامل لكل القوى، وقد نتج عن هذا الاجتياح ردود أفعال عربية وغير عربية واسعة النطاق، اتفقت كلها على إدانة الغزو العراقي والمطالبة بضرورة انسحابه من الكويت والتأكيد على سيادة هذه الأخيرة واستقلالها[2]، وفي خضم هذه الأوضاع السياسية المتأزمة، دعا الشيخ زايد بن سلطان إلى عقد مؤتمر قمة عربية حيث قال: " نحن في حاجة إلى عقد مؤتمر قمة عربية، ولكن علينا أولا أن نسعى لإزالة الشقاق والتصدع الموجودين في الصف العربي"

مؤخرا كان لدولة الإمارات العربية مواقف مشرفة إزاء الشعب العراقي، تمثلت في استنكار الهجمات الأمريكية/البريطانية غير المبررة ضد العراق في 20/03/2003م، كما قدمت له مساعدات مادية ومعنوية ودعت الأسرة الدولية إلى العمل لرفع الحصار الاقتصادي عن العراق وإنهاء معاناة شعبه[3].

ب-مع باقي الدول العربية

إن دولة الامارات العربية المتحدة هي جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، ولذلك تعمل الحكومة بكل طاقتها على نصرة القضايا العربية، وتعزيز التضامن العربي في جميع المجالات، والمصلحة القومية لامتنا العربية وأمالها المشروعة في تحرير الارض، ومساندة قضاياها العادلة، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني[4].

---

[1]- عبد الرحمان يوسف بن حارب: **المرجع السابق**، ص ص204-205.

[2]- شيخة غانم القحطاني، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص ص259-267.

[3]- محمد نصر مهنا: **المرجع السابق**، ص 550.

[4]- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر**، **المرجع السابق**، ص ص200- 202.

لا تنسى الدعوة بظهر الغيب

لقد كان لدولة الإمارات العربية مواقف متميزة إزاء مجمل هذه القضايا ابتداء من حرب أكتوبر 1973م التي تدخل في إطار الصراع العربي/الإسرائيلي إلى الحرب/الإيرانية، إلى الأزمة اللبنانية[1]عامي 1979/1975، حيث ساهمت في قوات الردع العربية المكلفة بالعمل على إعادة الأمن والهدوء والوئام الى القطر اللبناني الشقيق[2]، هذا بالإضافة إلى توسطها في الكثير من القضايا العربية، لا سيما الحدودية منها : النزاع المصري/السوداني، الجزائري/المغربي، العراقي/الكويتي، الليبي/التشادي... الخ، فهي عضو فعال في جامعة الدول العربية منذ 20/12/1971م، ومن هنا كان تركيزها على دعوة الدول العربية للحوار والانخراط في لجان تنقية الأجواء العربية، بالإضافة إلى دعمها القضايا العادلة في العالم الثالث من خلال عضويتها في حركة عدم الانحياز لتحقيق حدة التوتر العالمي ومنع سيطرة القوى الكبرى، هكذا فإن الالتزام بالمصلحة العليا والابتعاد عن سياسة المحاور ونبذ الخلافات، أعطى للسياسة الخارجية لدولة الإمارات وزناً واحتراما كبيرين بين الأشقاء العرب، وجعل الكثير من الدول العربية تحرص على إقامة علاقات دبلوماسية معها [3].

ثانيا: العلاقات الدولية:

أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة انضمامها إلى هيئة الامم المتحدة فى 10ديسمبر 1971م لايمانها العميق بميثاقها ومبادئها وأصبحت العضو 32بعد المائة، ومنذ ذلك التاريخ ودولة الامارات تبنى علاقات صداقة وطيدة مع دول العالم[4]،

قامت أولى العلاقات مع بريطانيا وحفاظا على استمرارية العلاقات بين البلدين، تأسست اللجنة المشتركة للتعاون بين الإمارات والمملكة المتحدة في 29 نوفمبر 1976، وكان الهدف الرئيسي من ورائها هو بحث أوجه التعاون الفني والاقتصادي والثقافي بين البلدين.

ووقعت مع فرنسا عدة اتفاقيات في مجال النفط، الزراعة، الطاقة، الثقافة وفي المجال العسكري، حيث لعبت فرنسا دوراً مهماً في مجال تسليح جيش دولة الإمارات، هذا عدا العلاقات التي أقامتها مع دول غرب أوربا الأخرى مثل: هولندا، الدانمرك ...الخ والجدير

1- عبد الرحمان يوسف بن حارب: **المرجع السابق**، ص ص218-219.

2- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق**، ص 202.

3- عبد الرحمان يوسف بن حارب، **المرجع السابق**، ص ص177-208.

4- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق**، ص 216.

بالذكر أن الإمارات في علاقاتها الأوربية لم تقتصر على الغرب دون الشرق، فقد أقامت مؤخراً علاقات مع جمهورية التشيك، جمهورية سلوفاكيا، جمهورية البوسنة والهرسك [1].

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن حكومة الامارات العربية بدأت تنتهج في سياستها الخارجية نهجاً يميل نحو خلق توازن ما في مختلف البلدان دون الاعتماد فقط على الدول الغربية،

وفي فيفري1972م تم الاتفاق على اقامة علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي ودولة الامارات العربية المتحدة، هذه الأخيرة التي أكدت إهتمامها في تنمية علاقاتها مع الدول الاشتراكية في مجالات كثيرة وبالدرجة الأولى في مجال التعاون الاقتصادي/التجاري [2].

وتنفيذا لسياسة التعاون مع جميع الدول، فقد عمدت دولة الامارات الى الانضمام الى المنظمات والوكالات المنبثقة عن هيئة الامم المتحدة مثل : منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها[3].

ولقد اتسمت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بالانفتاح ونتيجة لذلك حظيت باحترام دولي كبير، فكان ذلك تحقيقاً لمطلب القوة على الصعيد الخارجي، الذي نصبته كهدف من أهدافها، فقد حرصت على توسيع دائرة علاقاتها مع المجتمع الدولي بمد جسور الصداقة والتعاون.

05-الجانب الإقتصادي:

أ- النفط والغاز

الحكمة والرشادة التي وظفت بها الدولة معظم ايراداتها النفطية لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي ساعدت على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة، وبنية تحتية على أحدث المستويات العالمية رقيا وكفاءة وتقدما وساعد على بروزها كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي وانعكست على التطور الإيجابي لكافة المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكوينها وتحقيق قفزات ايجابية هائلة ومعدلات نمو قياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة[4].

---

[1]- خالد بن محمد القاسمي ، **التاريخ السياسي الاجتماعي ...المرجع السابق**، ص ص372-373.

[2]- كليكوفيسكي لوتسكيفتيش، **المرجع السابق**، ص ص39-40.

[3]- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق**، ص 217.

[4]- أحمد ماجد، **دراسة إقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية**، إشراف ندى الهاشمي، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الإقتصاد، 2016، ص4.

أدى اكتشاف البترول في الإمارات العربية إلى إحداث تحولات جذرية في أحوالها وأوضاعها كافة، ذلك أن عائدات النفط أصبحت تشكل الجزء الأكبر من مواردها، خاصة بعد السياسة البترولية التي اتبعتها دولة الإمارات والتي قلبت الأوضاع لصالحها بعد فرض السيادة الوطنية على كافة الثروات الوطنية، وإنشاء المصافي ومصانع البتروكيماويات ومصانع الغاز والمصافي الأخرى القائمة على النفط، وأصبحت عائدات البترول دخلا للإمارات المنتجة، تُصرف في الشؤون المحلية وكذلك تساهم بجزء منه في الميزانية الاتحادية العامة[1].

لقد قامت هذه السياسة البترولية على الأسس التالية:

- تحديد سعر البترول على أسس أكثر عدالة.
- الحيلولة بين الشركات الاحتكارية وبين التحكم في سعر البترول في السوق العالمي، بحيث لا يكون دخل البلدان التي تعيش على وارداتها فقط عرضة لتقلبات فجائية.
- التحكم في السياسة الإنتاجية حتى لا يكون حجم الإنتاج تحت رحمة الشركات الأجنبية وتعزيز السيطرة الوطنية على النفط والغاز.
- الاستثمار الأمثل للنفط، بحيث لا ينحصر الاستثمار في استخراج النفط الخام وتصديره وإنما يتجاوزه إلى العمليات اللاحقة الأخرى كالتكرير والتصنيع ودمج صناعة البترول بالاقتصاد الوطني.
- المساهمة في عملية التسويق.
- التنسيق مع منظمة الدول العربية ومنظمة الأوبك بالمساهمة في نشاطات هاتين المنظمتين[2].

وفي إطار اهتمام الدولة بتنمية الكوادر الوطنية واستقطابها لدخول صناعة النفط، تم تأسيس المعهد البترولي في أبو ظبي عام 2000م، يقدم المعهد برامج البكالوريوس والدراسات العليا في خمسة تخصصات في الهندسة البترولية الهندسة الكيميائية الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربائية وهندسة علوم الأرض البترولية، وقد تضاعفت الاحتياطات

---

[1]- خالد بن محمد القاسمي ، **التاريخ السياسي الاجتماعي ...المرجع السابق**، ص ص 385-386.

[2]- محمد نصر مهنا، **في الخليج العربي المعاصر: دراسة وثائقية تحليلية**، مركز الإسكندرية للكتاب ،مصر، 2003، ص ص538- 539.

النفطية المؤكدة لدولة الإمارات عدة مرات خلال العقود القليلة الماضية، حيث ارتفعت من 30مليار برميل من النفط في السبعينيات إلى نحو 98 مليار برميل بنهاية 2004م، لتصبح بذلك في المركز الثالث من حيث احتياطي النفط في العالم، فيما ارتفع احتياطها من الغاز الطبيعي من 626 مليار متر مكعب إلى أكثر من 06 تريليونات متر مكعب لتحتل بذلك المرتبة الثانية عربيا والرابعة عالميا من حيث الاحتياطي العام من الغاز الطبيعي[1].

ونتيجة لهذه السياسة تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة بالأسعار الجارية، من حوالي 6.5 مليار درهم عام1971 إلى 58.3 مليار درهم عام1975، ثم إلى 1476.2 عام 2014(نحو 227 ضعفا عن مستواها بالعام1971) بمتوسط معدل نمو بلغ 13.4%، ثم إلى 1359.9 مليار درهم في عام2015 بمتوسط معدل نمو بلغ 12.9% [2].**(أنظر الملحق رقم 05)**

ولكن يجب الإشارة في هذا السياق بأن للاعتماد على النفط سلبيات تتمثل بأن النفط مورد ناضب وغير متجدد الأمر الذي يحتم إيجاد مصادر بديلة للدخل للاعتماد عليها مستقبلا[3]، وفي إطار استراتيجية التنويع الاقتصادي وتقليل معدلات الاعتماد على النفط، باعتباره مورداً أساسياً للاقتصاد، تلتزم الدولة بتحفيز قطاعات التنمية وتطوير البنى التحتية والإلكترونية وريادة الأعمال والابتكار وسهولة ممارسة الأعمال، وتمكين التجارة والسياحة ونمو أنشطة استيراد وتصدير السلع والخدمات وإعادة التصدير وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة والصادرة كما تستمر في تطوير مشاريع البنى التحتية وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعة والنقل والطاقة المتجددة والسياحة والتعليم وغيرها[4].

فقد تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة، من حوالي 32.3 مليار درهم تشكل41,7 % من الناتج المحلي الاجمالي للدولة بالأسعار الثابتة في عام 1975، إلى 815.3 مليار درهم تشكل 68.8% من الناتج المحلي الاجمالي للدولة

1- وزارة الإعلام والثقافة، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**2006، المرجع السابق، ص 168.

2- أحمد ماجد، : **المرجع السابق**، ص7.

3- محمد سعد عميرة، **إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة : الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص2.

4- المجلس الوطني للإعلام، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة2018**،**المرجع السابق**، ص 12.

بالأسعار الثابتة في العام 2015 وبمتوسط معدل نمو بلغ 8.4%، ما أدى إلى تراجع اعتماد الدولة حالياً على النفط وأصبح يشكل 31.2% من ناتجها الاجمالي[1].

ب-الصناعة:

يأتي اهتمام الدولة بتنمية قطاع الصناعة باعتبارها عصب الجهاز الإنتاجي وحجر الزاوية في تكوين ركائز اقتصاد انتاجي حقيقي وقاطرة التنمية ومحركها الرئيسي ، إذ أنه القطاع الذي يمكن أن تقوم حوله كافة جهود التنمية وتعول عليه الدولة في إحداث طفرة تنموية وتحقيق مزيد من النمو[2].

حيث قامت بتأسيس المصرف الصناعي في عام 1982 بهدف المساهمة في التنمية الصناعية للدولة، وبتنويع الهيكل الإنتاجي من خلال دعم الصناعات الوطنية القائمة والصناعات الجديدة والاستثمار فيها وقد أسهم المصرف منذ تأسيسه حتى نهاية العام 2004، في تمويل 472 مشروعاً بقيمة ثلاثة مليارات و21 مليون درهم، ويتوقع المصرف أن تؤدي السياسة الجديدة التي أقرها في العام 2003 والخاصة بتخفيض سعر الفائدة وإلغاء الضمان المصرفي، إلى مردودات ايجابية في توسيع دائرة نشاطاته التمويلية خلال الأعوام المقبلة[3].

تبنت الدولة سياسة استثمارية تشجع استثمارات القطاع الخاص وتعزز مبادراته الإنمائية، وتشجع كذلك الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم التسهيلات الاستثمارية والحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين، ومثال على ذلك إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة في مختلف الإمارات وما من مزايا للمستثمرين فيها[4].

حيث أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في 10جوان 2005م، قانونا بإنشاء مؤسسة صندوق خليفة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإمارة أبو ظبي، وتبلغ حصة اعتمادها 300 مليون درهم[5]، وكذلك فقد تم إنشاء سوق للأوراق المالية في الدولة وفقا لقانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع رقم (4)

1- أحمد ماجد، **المرجع السابق**، ص8.

2- أحمد ماجد: المرجع السابق، ص14.

3- وزارة الإعلام والثقافة، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**2006، المرجع السابق، ص 172.

4- محمد سعد عميرة: المرجع السابق، ص13.

5- وزارة الإعلام والثقافة، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**2006، المرجع السابق، ص 173.

لا سبيل الدولة تخلو الرخاء

لسنة 2000 لتنمية الاستثمارات المحلية وخلق فرص استثمارية متنوعة من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة لذلك[1].

وشهد قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة 2015/2001 متوسط معدل نمو بلغ نحو 7.2 % وتطورت نسبة مساهمته في الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية لتصل إلى نحو 10.0% عام 2015 بعد أن كانت نحو 0.8 % عام 1975، ودخلت السوق المحلي صناعات ذات قيمة مضافة عالية تتمتع بإنتاجية عالية الجودة تنافس المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية وقادرة على حفز النمو وتسجيل معدلات ربحية كبيرة وزيادة الصادرات منها مثل صناعات الألمونيوم والكيماويات والبتروكيماويات والحديد والصلب وصناعة الطيران[2].

ج - الزراعة:

لم يكن الإنتاج الزراعي قبل الاتحاد ذا أهمية تذكر فأراضي الإمارات صحراوية في معظمها سوى بعض الواحات التي تكثر فيها أشجار النخيل، وتنتشر فيها بعض الزراعات الخفيفة كالتبغ وبعض الخضر وبطرق بدائية جداً[3]، ومع ذلك فإن الدوائر الحاكمة في الامارات مصرة على تأمين حاجة البلاد من المواد التموينية وخاصة الخضروات والحبوب والحليب والبيض وبعض المواد التموينية الاخرى معتمدة في ذلك على تنمية وتوسيع انتاجها المحلي، ولهذا الهدف تخصص مبالغ مالية ضخمة من الميزانية الاتحادية للتنمية الزراعية : في عام 1974 – 11,9 مليون درهم، في عام 1975 – 49,9، وفي عام 1978 – 1240 مليون درهم، ولتشجيع الانتاج الزراعي تقدم الدولة حسم 50% على قيمة البذار والاسمدة وبعض الآلات والمعدات [4].

وأولت اهتماماً كبيراً لإقامة السدود التي بلغ عددها 114 سداً وحاجزاً، وتقدر كميات المياه المتجمعة فيها بنحو 15مليون متر مكعب وطاقتها التخزينية 112 مليون متر مكعب[5].

---

[1]- محمد سعد عميرة: المرجع السابق، ص13.

[2]- أحمد ماجد: **المرجع السابق**، ص15

[3]- خالد بن محمد القاسمي: **التاريخ السياسي والاجتماعي ....المرجع السابق**، ص 393.

[4]- كليكوفيسكي لوتسكييفتيش: **المرجع السابق**، ص 72.

[5]- وزارة الإعلام والثقافة: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**2006، المرجع السابق، ص 201.

وفي عام 1978م تم انشاء 12مزرعة حكومية نموذجية مساحتها الكلية 1844 دونماً تقوم هذه المزارع بإعداد الكوادر والاختصاصيين الزراعيين الاداريين والاختصاصيين باعمال الري والتربة واعمال الزراعة والاطباء البيطريين وغير ذلك، كما ويعمل في هذه المزارع عدد لا بأس به من الاختصاصيين الأجانب[1].

ونتيجة لهذه السياسة وبفضل مبادرة المسيرة الخضراء التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إستصلاح 723737 هكتارا من الأرض الجرداء، وهذا ما أدى إلى إرتفاع عدد المزارع من 4940 مزرعة في عام 1973 إلى أكثر من 38000 مزرعة مع نهاية سنة 2017، وتتبع هذه المزارع أساليب الزراعة المستدامة، وتساهم الزراعة في دولة الإمارات العربية بقيمة مضافة تقدر بـ 0.73 % من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2019، أما بالنسبة للخضروات والفاكهة ففي سنة 2017 زاد إنتاجها من الخضراوات عن 226000طن، و125000 طن من الفاكهة، وهذا يغطي إجمالي الإنتاج الزراعي المحلي من الخضراوات بنسبة تتجاوز 20% من إجمالي إحتياجات السوق الإماراتي، وتصل النسبة في بعض المحاصيل مثل الخيار إلى أكثر من 80%، تعتبر دولة الإمارات من أهم الدول المنتجة للتمور عالميا، حيث أصبحت التمور الإماراتية توجد في أكثر من 45 دولة، وهذا ما جعلها من أهم 10 دول منتجة للتمور على مستوى العالم وضمن أهم الدول المصدرة للتمور، مستحوذة على حوالي 30% من حجم التجارة الخارجية العالمية من التمور[2].

كما يساهم قطاع الثروة الحيوانية في تنويع مصادر الدخل وتعزيز مفهوم الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، كما أنه يغطي احتياجات الأسر ضمن أنشطة الأسر الثانوية، حيث تقوم الكثير من الأسر بتربية الحيوانات لتغطية احتياجاتها، وبيع الفائض من الإنتاج، وأصبح قطاع الثروة الحيوانية الذي يشتمل على أعداد الثروة الحيوانية، والمزارع التجارية، والثروة السمكية من القطاعات التي تحترف التربية، حيث توجهت إلى استخدام الوسائل الحديثة، خاصة في مجال تربية الدواجن والأبقار[3].

---

[1]- كليكوفيسكي لوتسكييفتيش: المرجع السابق، ص ص74-75.

[2]- نادية سوداني، **التحول إلى الزراعة الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة "تجربة زراعة الأرز في صحراء الشارقة خلال الفترة 2019/2021"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد6، العدد2، ديسمبر 2022، ص 52.

[3]- مركز الإحصاء أبو ظبي، **إحصاءات الثروة الحيوانية 2010**، إصدار في ديسمبر 2011، ص5.

وتقدر أعداد الثروة الحيوانية بأكثر من مليونين و370 ألف رأس من الأغنام والماعز والأبقار والجمال، وتنتج نحو 92 ألف و288 طنا من الحليب في العام، 27 ألف و780 طناً من اللحوم، وزادت أعداد مزارع الدواجن والأبقار الحديثة إلى 28 مزرعة للأبقار و37 مزرعة للدواجن تنتج 322 مليون بيضة، و28 ألف و586 طنا من اللحوم البيضاء، محققة الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء، ولحوم الدواجن بنسبة 48% وتصل نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب الطازج إلى 83% والبيض إلى 39%، وفيما يخص الثروة السمكية، ونتيجة الدعم المستمر زاد عدد قوارب الصيد في الدولة ليصل إلى أكثر من خمسة آلاف و200 قارب بنهاية عام 2003، واكبه زيادة في عدد صيادي الأسماك ليصل إلى17 ألفا و264 صيادا، كما بلغ الإنتاج السمكي أكثر من97 ألف و600 طن محققة الاكتفاء الذاتي بنسبة 100%[1].

وبذلك حققت دولة الإمارات قفزة نوعية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2019، بالتقدم 10 مراكز وصولاً إلى المركز الـ 21 عالمياً، في المؤشر السنوي للأمن الغذائي العالمي الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية في مجلة إيكونوميست، كإنجاز جديد يضاف إلى جهود تعزيز تنافسية وريادة دولة الإمارات[2]، وتعزيز فعالية ومرونة الاقتصاد الوطني ودعم مواكبته للمستجدات على المستويين المحلي والدولي.

د – البنية التحتية:

لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي وظفت الدولة شق هائل من ايراداتها في بناء بنية تحتية تساعد على بروزها كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي، وكان من ثمار هذا أن حلت في المرتبة الثالثة عالميا في جودة البنية التحتية وفي المرتبة الأولى عالمياً في العديد من مؤشرات جودة البنية التحتية، وفقا لتقرير التنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) للعام 2015/2014، وجاءت في المرتبة الأولى عالميا في مؤشر جودة الطرق والمرتبة الثانية عالميا في البنية التحتية للنقل الجوي وقطاع الطيران[3].

---

[1]- وزارة الإعلام والثقافة: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**2006، المرجع السابق، ص 208.

[2]- غرفة أبو ظبي، **دراسة عن الإنتاج الغذائي في أبو ظبي مساهمات القطاع الخاص وآفاق المستقبل**، إدارة الاستشارات والدرات الاقتصادية قطاع الابتكار وتطوير الأعمال، 2020، ص12.

[3]- أحمد ماجد: **المرجع السابق**، ص30.

لا سبيل للدولة تظل الإتحاد

حيث تتصدر الإمارات الدول العربية في الاستثمارات بقطاع الطيران، إذ تستحوذ على نحو40% من حجم قطاع الطيران في العالم العربي، وتتوقع الهيئة العامة للطيران المدني في الإمارات ارتفاع حجم الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي في العقدين المقبلين من 85 مليار درهم حاليا، ليصل إلى تريليون درهم[1]، كما أولت الدولة إهتمامها بمجالات الكهرباء والماء والطاقة النووية والإتصالات والخدمات البريدية.....

هـ – السياحة:

يمتد تاريخ السياحة بدولة الإمارات إلى عقود سابقة حيث أنه لم يكن اهتمام دولة الإمارات بقطاع السياحة وليد هذه اللحظة[2]، حيث صارت الإمارات بفضل التخطيط الجيد والرؤية المستقبلية البعيدة المدى وحسن توظيف الموارد أهم وجهة سياحية في منطقة الشرق الأوسط، بل وصارت إمارة دبي رابع أكبر وجهة سياحية في العالم من حيث عدد السياح الدوليين الوافدين إليها، متفوقة على مدن سياحية عريقة مثل نيويورك وميونيخ وبرشلونة وسنغافورة واسطنبول ولوس أنجيليس ومدريد وأمستردام وشنغهاي وطوكيو..... وصنفت الدولة بالتقارير الدولية من بين الأكثر استثمارا في صناعة السياحة بالمنطقة والعالم حيث مكنت استثماراتها السخية من تدشين العديد من المتاحف والفنادق والمنتجعات ووسائل الترفيه ومراكز التسوق وصارت مركزا لجذب رؤوس الأموال الخارجية المهتمة بالاستثمار السياحي[3].

وتشير البيانات التي يصدرها مجلس السياحة والسفر العالمي إلى أهمية القطاع ومساهمته في الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات، حيث أن مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي لدولة الإمارات ارتفعت لتصل إلى 11.9% خلال عام 2019، وذلك مقارنة مع 11.1% في عام 2018، وذلك وفقاً لتقرير حديث صادر عن مجلس السياحة والسفر العالمي، وأشارت البيانات إلى أن مساهمة قطاع السفر والسياحة بلغت 177.8 مليار درهم من إجمالي الناتج المحلي للإمارات خلال عام 2019، مرتفعة من 164.7 مليار درهم خلال عام 2018، وسجل إجمالي الناتج المحلي لقطاع السفر والسياحة في الإمارات نموا

---

[1]- المجلس الوطني للإعلام: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة2018، المرجع السابق**، ص 52.

[2]- سعيد محمد يوسف نبهان الظهوري/ عماد الدين أبو العنين، **جهود دولة الإمارات في تطوير المقومات السياحية وأثارها في الجذب السياحي**، مجلة المؤرخ المصري ، العدد61، جويلية 2022، ص 249.

[3]- أحمد ماجد: **المرجع السابق**، ص20.

بنسبة 5% خلال عام 2019، متجاوزاً نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة والذي يشمل جميع القطاعات، ويلعب قطاع السفر والسياحة دوراً حيوياً في خلق وظائف جديدة في الدولة حيث بلغت مساهمة القطاع في سوق التوظيف نحو 745.2 ألف وظيفة، والتي تشكل نحو 11.1% من إجمالي سوق التوظيف[1].

06-الجانب الإجتماعي:

أ- التعليم:

شهدت مسيرة التعليم نمواً ملحوظاً منذ نشأة الإتحاد حتى الوقت الحاضر، فقبله لم تكن أي مدرسة في كل الإمارات، باستثناء المدرسة التي افتتحت في الشارقة سنة 1953، وضمت آنذاك حوالي 500 تلميذ تتراوح أعمارهم بين ست على 17 سنة[2]، ومنذ إعلان قيام الاتحاد في 2 ديسمبر 1971 تأسست الوزارات الاتحادية، ومنها آنذاك وزارة التربية والتعليم والشباب التي تولت مسؤولية الإشراف على التعليم في مراحله المختلفة حيث كان لإلزامية التعليم ومجانيته أثر كبير في انتشار التعليم في الدولة، والتحاق الذكور والإناث بمراحله كافة، وكان التعليم أولى أولويات الشيخ المؤسس "زايد الخير" رحمه الله، الذي خاطب شعبه ناصحًا موجها محبًّا « لقد آن لنا أن نستعيد عزتنا ومجدنا، ولن يكون ذلك بالمال وحده، وما لم يقترن المال بعلم يخطط له، وعقول مستنيرة ترشده، فإن مصير المال إلى الإقلال والضياع، إن أكبر استثمار للمال هو استثماره في خلق الأجيال من المتعلمين والمثقفين[3]«،

وقد ظل التعليم الهاجس الأكبر للدولة فتولت مسؤولية الإشراف على التعليم في مراحله المختلفة وانتشرت خلال تلك الفترة المدارس الحكومية المجهزة بأحدث الأجهزة والوسائل وذات الطراز المعماري الراقي، واستقدمت الدولة البعثات التعليمية من مختلف البلدان العربية لتساهم في تطور التعليم الحديث وهكذا شهدت دولة الإمارات خلال تلك الفترة قفزة كبيرة في مجال التعليم أدى إلى زيادة نسبة المتعلمين من بين أفراد الشعب والقضاء على الأمية[4].

---

[1]- غرفة أبو ظبي، **قطاع السياحة في الإمارات... تنوع الموارد والأنشطة**، نوفمبر 2020، ص4

[2]- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر** ، **المرجع السابق**، ص 148.

[3]- الإمارات العربية المتحدة وزارة التربية والتعليم، **الإطار العام لسياسات التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة**، ط1، 2018، ص7.

[4]- سحر عبد الرحيم، **تطوير التعليم في العالم العربي (الإمارات العربية المتحدة نموذجا)**، آفاق العربية، العدد 4، أكتوبر 2018، ص ص21-22.

لا سبيل للدولة تظل الرخاء

وقد حققت الدولة خلال العقود الماضية من1971إلى 2016 إنجازات هامة حيث إرتفع عدد المدارس من 198مدرسة إلى 1232مدراسة سنة 2016 وبلغ طلاب المدارس مليون بعدما كان 60ألف سنة 1971، كما إرتفع عدد الجامعات إلى 79 جامعة بـ81ألف طالب سنة 2016،(**أنظر الملحق رقم 06**) وطبقاً للمؤشر العالمي لجودة التعليم لعام 2017 فقد احتلت الإمارات المرتبة التاسعة على مستوى العالم، ويعتمد المؤشر في تصنيفه للتعليم العالي والتدريب في الدولة على عدة معايير وهي:

- كم التعليم والذي يقيس معدل الالتحاق بالتعليم العالي والثانوي.
- جودة التعليم والذي يقيس جودة نظام التعليم.
- جودة تعليم الرياضيات والعلوم.
- جودة إدارة المدارس والمؤسسات التعليمية وإتاحة الإنترنت بها[1].

ب-الصحة:

ان ما رأيناه من حاجة البلاد سابقا الى الكثير من الخدمات التعليمية يتكرر على مستوى الرعاية الصحية والاجتماعية في الدولة قبل نهضتها المشهورة ولعل السبب في ذلك يعود الى طبيعة الحياة الصحراوية الصعبة وبالأخص حياة معظم سكانها الرحل والى ما كانت عليه الامارات من افتقار الى الموارد المالية والبشرية[2].

تأسست وزارة الصحة في دولة الإمارات سنة 1972، وحينها كان لديها سبعة مستشفيات عامة ومنذ ذلك الحين، قامت هذه الوزارة بإصدار مجموعة من القوانين الإتحادية حول الرعاية الصحية والتي نجحت من خلالها ببناء قاعدة قوية لنظام صحي فعّال قابل للتوسع وإصدار السياسات الصحية العامة الفعالة، ومن خلال هذه السياسات يتم توفير الرعاية الصحية والتوعية الوقائية، والرعاية الإجتماعية للمواطنين الإماراتيين[3].

من ضمن منشآت وزارة الصحة التي تقدم خدمات صحية مراكز الرعاية الصحية الأولية وعددها 70 مركز صحي أولي موزعة على إمارات الدولة من دبي إلى الفجيرة منها 33 مركزاً يقع في المناطق الحضرية و37 مركزاً في المناطق الريفية لتقديم خدمات العلاج

---

[1]- سحر عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ص18-23.

[2]- محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر ، المرجع السابق**، ص 150.

[3]- مؤسسة شيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة، **ورقة حقائق :الصحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة رأس الخيمة**، ص 03.

مكاسب الدولة في ظل الاتحاد

العام وعلاجات الأسنان وفحص الزواج ومتابعة الحوامل والأطفال ومتابعة النمو وتقديم الخدمات التمريضية[1].

[1]- عمر زهير عيسى/ محمد محمد الزياتي وآخرون، **التقرير الإحصائي السنوي 2018**، مركز الإحصاء والبحوث وزارة الصحة ووقاية المجتمع، ص32.

خاتمة

من خلال دراستنا الموسومة بتجارب الوحدة في الوطن العربي "الإمارات العربية" أنموذجا، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات:

- سعي الدول الأوربية إلى تفتيت البلاد العربية وروابطها التاريخية والحضارية، إذ تعتبر اتفاقية سايكس بيكو 1916 من أخطر الاتفاقيات وأخبثها حيث بينت بنودها مدى أطماع الدول الأوروبية في منطقة المشرق العربي وتوطئتها فيما بينها ضاربين بوعودهم للعرب عرض الحائط بإصدارهم لوعد بلفور المشؤوم 1917، الذي تم من خلاله إنشاء الوطن القومي لليهود بفلسطين.
- لتأتي مقررات مؤتمر سان ريمو 1920 لتؤكد خيبة أمل العرب كافة في تحقيق الوحدة العربية من خلال تقسيم أملاك الدولة العثمانية بين فرنسا وبريطانيا، إلا أنها كشفت عن النضج السياسي لبعض الدول خاصة العراق التي فجرت ثورة العشرين كرد فعل عليها.
- ساهم تعرض المنطقة للسيطرة الاستعمارية إلى بروز كوكبة من أعلام الفكر والوحدة، ففي ظل ظروف الحرب العالمية الثانية ظهرت العديد من المحاولات الوحدوية في المشرق العربي بقيادة زعامات عربية كمشروع سوريا الكبرى بقيادة عبد الله بن الحسين ومشروع الهلال الخصيب بزعامة نوري السعيد، إلا أنها فشلت في تحقيق حلم الوحدة العربية.
- كل ذلك لم يضني عزيمة دولة الإمارات في تحقيق الوحدة هذه الدولة التي تزخر بموقعها الاستراتيجي مما جعلها همزة وصل بين القارات الثلاث إفريقيا وأوروبا وآسيا وازدادت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط الأمر الذي جعلها محط أنظار، إضافة إلى التركيبة القبلية التي تتميز بالتعقيد والتفتت إلى جانب ما كانت تعانيه من حروب أهلية وصراعات أسرية عنيفة.
- لا شك أن ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حيز الوجود في 02 ديسمبر 1971 يعد تصحيحا لأوضاع التفكك والتجزئة حيث كانت الانطلاقة بتكوين الاتحاد

الثنائي1968 بين دبي وأبو ظبي، إلا أنه كان مجرد إعلان للنوايا وليس قاعدة لإقامة الاتحاد.

- لتأتي الجهود بإنشاء اتحاد مركزي باسم اتحاد الامارات العربية عرف بالاتحاد التساعي الذي يضم كل من قطر والبحرين وأبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة، إلا أنه نتيجة لجملة من العوامل وصلت فكرة تأسيس الاتحاد بين إمارات الخليج التسع إلى طريق مسدود خاصة بعد انسحاب كل من قطر والبحرين سنة 1971م.
- وفي 02 ديسمبر 1971م أعلن رسميا عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة والتي ضمت ست امارات هي أبو ظبي ودبي الشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة إضافة إلى رأس الخيمة في10 فيفري 1972م.
- لقد وقفنا على حقيقة الجهود المبذولة في سبيل إنجاح هذه التجربة والجهود التي تبذل في سبيل استمرارها والتضحيات الكبرى التي قدمتها كل إمارة من اجل تغليب الكل على الجزء والعام على الخاص والرغبة في إنهاء حالة التفرقة والخروج إلى العالم المعاصر بكيان كبير قادر على التفاعل والتأثير.
- لقد نجحت الإمارات العربية المتحدة في ذلك بشكل كبير بتجربة رائدة لازالت آثارها بارزة إلى اليوم على نحو خمسين سنة حيث حققت نجاحات مهمة وجملة من الإنجازات والمكاسب لا سيما مسألة دمج القوات المسلحة والدمج الدستوري وتوحيد القوانين وهو ما يوحي أن هذه الدولة سائرة في الطريق الصحيح خاصة بعد النجاحات الاقتصادية التي حققتها في مجال الاستثمار داخل وخارج الدولة، وما حققته في جانب التعليم والصحة والسياحة، مما أعطى النظام الحاكم قوة وشرعية بعد أن وفر سبل العيش الكريم للمواطنين.

قائمة المصادر المراجع

أولا: المصادر:

1. المجلس الوطني للإعلام- وزارة الإعلام والثقافة: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
2. المجلس الوطني للإعلام- وزارة الإعلام والثقافة:**الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
3. الإمارات العربية المتحدة – غرفة أبو ظبي: **دراسة عن الإنتاج الغذائي في أبو ظبي مساهمات القطاع الخاص وآفاق المستقبل**، إدارة الاستشارات والدرات الاقتصادية قطاع الابتكار وتطوير الأعمال، 2020.
4. الإمارات العربية المتحدة – وزارة التربية والتعليم: **الإطار العام لسياسات التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة**، ط1، 2018.
5. مركز الإحصاء أبو ظبي: **إحصاءات الثروة الحيوانية 2010**، إصدار في ديسمبر 2011.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

1. إلياس فرح: **الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980.
2. أنطونيوس جورج: **يقضة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.
3. البراوي راشد: **مشروع سوريا الكبرى** ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ط، دت.
4. برج محمد عبد الرحمان: **التاريخ العربي الحديث والمعاصر**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.
5. البصري مير: **أعلام الوطنية والقومية العربية**، دار الحكمة، لندن، 1999.
6. بن حارث عبد الرحمان بن يوسف: **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
7. التلاوي أحمد: **الدولة والعمران في الإسلام وأزمة كينات سايكس بيكو**، ط1، مركز الإعلام العربي، مصر 2015,
8. الجبوري صالح صائب: **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**، ط1، المركز العربي لأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2014.
9. الجوهري يسرى: **دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي**:مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997.
10. حجار جوزيف: **سورية بلاد الشام تجزئة وطن حول إتفاقية سايكس بيكو درسة وملف وثائقي**، ط1، دار طلاس ديمشق، 1999,
11. الخصوصي بدر الدين عباس: **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط1، ج1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984.
12. الزيدي مفيد: **موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث**، دط، دار أسامة للنشر، الأردن، 2004.
13. السعيد عصمت: **نوري السعيد رجل الدولة والإنسان**، مبرة عصام السعيد، لندن، 1992.
14. سليمان موسى: **الحركة العربية مرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة1908/1924**، دار النهار للنشر، عمان، د ت,

15. سمور زهدي عبد المجيد: **تاريخ العرب المعاصر**، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008.
16. شاكر محمود: **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، ج1، ج2، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
17. الشلق أحمد زكريا ، الخطيب مصطفى عقيل: **قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1971/1968**، ط2، دار الثقافة، الدوحة قطر، 1998.
18. شويخات أحمد وآخرون: **الموسوعة العربية العالمية**، ج8، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، السعودية، 1999.
19. الشيخ رأفت: **تاريخ العرب المعاصر**، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د م)، 1996.
20. صالح منسي محمود: **حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي**، طبعة مزيدة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975م.
21. طلاس العماد مصطفى: **الثورة العربية الكبرى**، ط1، دار الطلاس للدراسات والترجمة، دمشق، 1987.
22. عبد الوهاب أحمد: **فلسطين بين الحقائق والأباطيل**، ط1،مكتبة وهبة، القاهرة، 1972.
23. عمر عمر عبد العزيز: **تاريخ المشرق العربي1922/1516**، دار النهضة العربية، بيروت، د ت.
24. العياشي غالب: **الإيضاحات السياسية والأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا**، مطالع أشقر اخوان، بيروت.1955
25. العيدروس محمد حسن: **الإمارات بين الماضي والحاضر**، دار العيدروس للكتاب الحديث، القاهرة،.2002
26. العيدروس محمد حسن: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة،.1996
27. الغرايبية عبد الكريم محمود: **تاريخ العرب الحديث**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،.1989
28. فاضل وهيب أبي: **موسوعة عالم التاريخ و الحضارة العالم من الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية**، ج5، ط2، (د. د)، 2005.
29. فتحي نجده صفوة: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، 1914–1920م**، ج1، دار الساقي، بيروت،1916.
30. قاسم جمال زكريا: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول1840/1507** ، مجلد 01، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1997.
31. قاسم جمال زكريا: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر: تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إمارات الخليج العربية ووصولها للاستقلال 1971/1945**، مجلد 04، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
32. قاسم جمال زكرياء: **دول الخليج ع في مرحلة ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني إلى غزو وتحرير الكويت (1991/1971)**، مجلد 5، د د، د ت.
33. القاسمي خالد بن محمد: **التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د ت.
34. القاسمي خالد بن محمد: **التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة**، ط1، لدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان، 2009.
35. القاسمي خالد بن محمد: **الخليج العربي في عالم متغير: الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، ج1**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.
36. القحطاني شيخة غانم: **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

37. القحطاني عبد القادر حمود: **دراسات في التاريخ العربي الحديث والمعاصر**،ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2008.
38. الكيالي عبد الوهاب وآخرون: **الموسوعة السياسية**، م 2، المؤسسة العربية، بيروت، دت.
39. الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج 1، دار الهدى للنشر، بيروت، دت.
40. الكيالي عبد الوهاب: **تاريخ فلسطين الحديث**،ط10، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1990.
41. لوتسكيفتيش كليكوفيسكي: **المعضيلات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية الإمارات العربية المتحدة**:ترجمة: حسان اسحق،ط1، دار مسيل، 1989.
42. ماجد أحمد: **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية**، إشراف ندى الهاشمي، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، 2016.
43. متولي محمد: **حوض الخليج العربي: الأوضاع السياسية والاقتصادية**، ط1، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1974، د ت.
44. المجالي عبد السلام: **بوابة الحقيقة**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
45. محافظة:علي **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية (1919-1945)، موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية مكتبة فلسطين للكتب المصورة، بيروت لبنان، ط1، 1980
46. محسوب محمد صبري: **العالم العربي: دراسة جغرافية**، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2002.
47. مكاوي نجلاء سعيد: **مشروع سورية الكبرى دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن 20**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دت.
48. مهنا محمد نصر: **الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،.1996
49. مهنا محمد نصر: **في الخليج العربي المعاصر: دراسة وثائقية تحليلية**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2003.
50. النجار حسين فوزي: **وعد بلفور**، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، (د ت).
51. ياغي إسماعيل أحمد: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكة، الرياض ، 2000، ص20.
52. يحي جلال :**العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الثانية**، ج3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1966.
53. يحي جلال: **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، القاهرة، 1965.

ثالثا: الرسائل والمذكرات:

أ/ : رسائل الدكتوراه:

1. عبد الرحيم جيهان بنت إبراهيم شار علي: **الأثار السياسية لإنتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام1923/1939**، أدروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2011.

ب/ : رسائل الماجستير:

1. الشمري عبد المحسن لافي: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**، رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
2. الفايز مها حابس: **إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي" السودان نموذجا"** رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الوسط، 2011.

رابعا: المجلات والجرائد:

1. أحمد حازم مجيد: **تطور النظام السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1971/1968**، كلية التربية، جامعة تكريت، سمراء، مجلد 05، العدد 16، السنة الخامسة، 2009.
2. بلقزيز عبد الإله: **لحظة التريك في تكوين الوعي العربي**، جريدة المستقبل، العدد 3808، (22 نوفمبر 2010).
3. جلود ميثاق خير الله: **مستقبل النظام الإتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التربية والعلم**، قسم الدراسات السياحية والإستراتيجية، مركز الدراسات الإقليمة، جامعة الموصل، مجلد 17، العدد 02، 2010.
4. الرحيم سحر عبد: **تطوير التعليم في العالم العربي (الإمارات العربية المتحدة نموذجا)**، آفاق العربية، العدد 4، أكتوبر 2018.
5. سوداني نادية: **التحول إلى الزراعة الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة "تجربة زراعة الأرز في صحراء الشارقة خلال الفترة 2021/2019"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد6، العدد2، ديسمبر 2022.
6. الشرعة إبراهيم فاعورة: **مشروع الهلال الخصيب في فكر نوري السعيد (1943/1933)**، مجلة المنارة، مجلد 16، العدد5، 2010.
7. الظهوري سعيد محمد يوسف نبهان / أبو العنين عماد الدين: **جهود دولة الإمارات في تطوير المقومات السياحية وأثارها في الجذب السياحي**، مجلة المؤرخ المصري ، العدد61، جويلية 2022.
8. عباس غانم نجيب: **تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة**، كلية التربية، جامعة المثنى، العدد الأول ،2008 .
9. عميرة محمد سعد: **اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة : الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.
10. عيسى عمر زهير / الزياتي محمد وآخرون: **التقرير الإحصائي السنوي 2018**، مركز الإحصاء والبحوث – وزارة الصحة ووقاية المجتمع.
11. الغويين فيصل خليل: **المواقف العربية والدولية من مشروع سوريا الكبرى**، مجلة: جامعة الحسين بن طلال للبحوث، دورية، الملحق 6، مجلد 7، 2021.
12. كليات التقنية العليا: **الملامح الجغرافية في دولة الإمارات وتنظيم السلطات والسياسة الخارجية**، كتاب الطالب، مساق الدراسات الإماراتية، 2018/2017.
13. مؤسسة شيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة: **ورقة حقائق: الصحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة رأس الخيمة**.

الملاحق

الملحق رقم 01:

المصدر: إبراهيم أحمد سعيد : **الحدود والقضايا الجيو إستراتيجية في إقليم المشرق العربي (تاريخيا وحظاريا)**، مجلة جامعة ديمشق، مج30، ع 1+2، 2014، ص687

الملحق رقم 02:

نص تصريح بلفور 1917م

وزير الخارجية

2 تشرين الثاني / نوفمبر 1917م.

نص التصريح:

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على اماني اليهود الصهيونية، وقد عرض على الوزارة واقرته.

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أوالوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى."

وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علما بهذا التصريح .

المخلص

آرثر بلفور

المصدر: إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996م، ص342.

الملحق رقم 03:

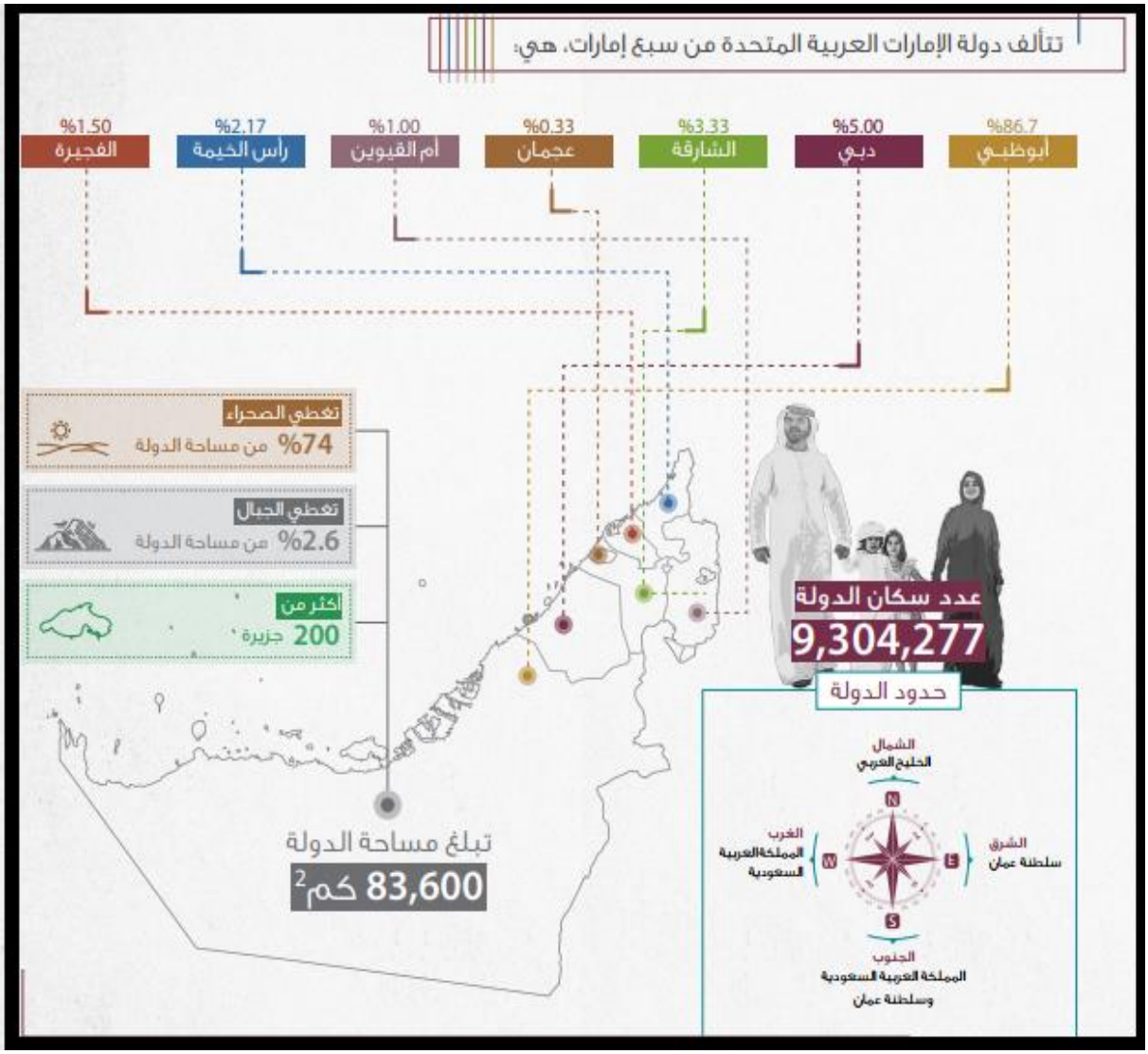

المصدر : المجلس الوطني للإعلام: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة،2018، المرجع السابق**، ص 12.

الملحق رقم 04:

المصدر : المجلس الوطني للإعلام: **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2018، المرجع السابق**، ص 12.

الملحق رقم 05:

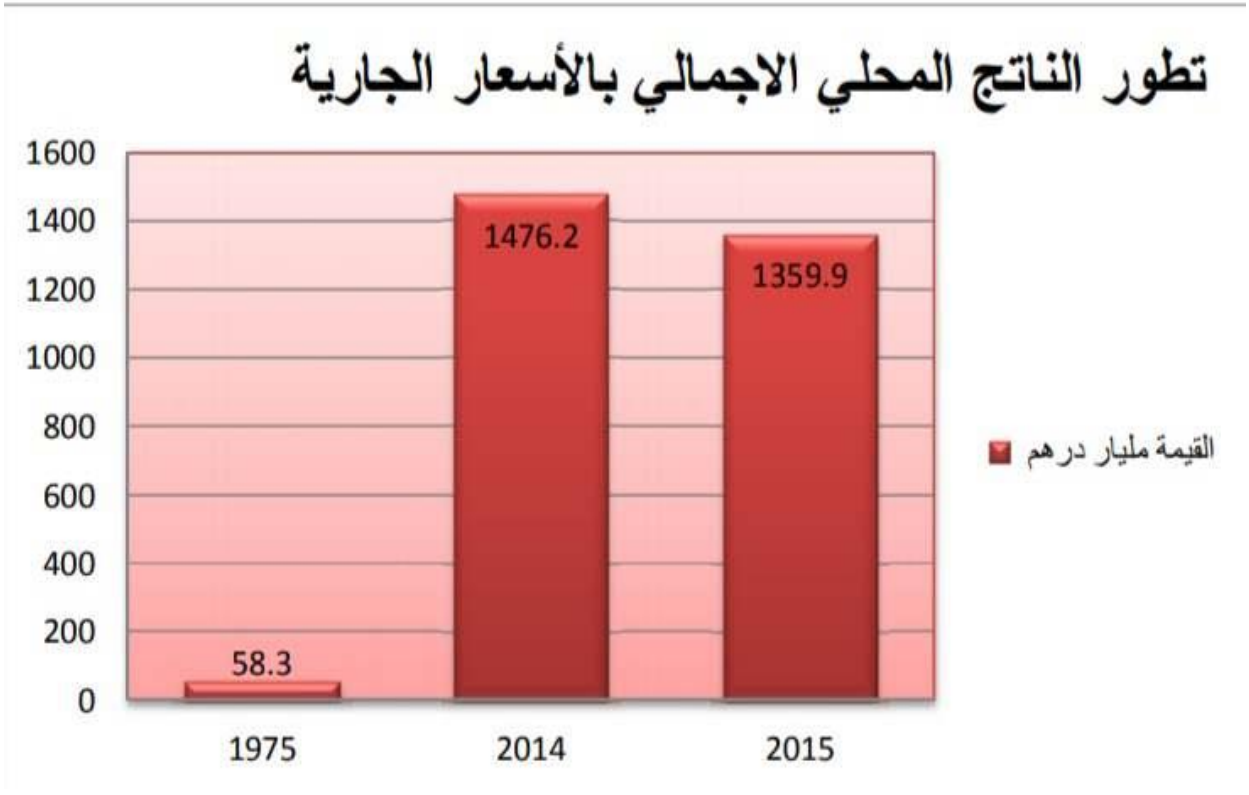

المصدر: أحمد ماجد: **المرجع السابق**، ص ص7-9.

الملحق رقم 06:

المصدر: سحر عبد الرحيم: **المرجع السابق**، ص23.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان/ إهـــــــــداء	
مقدمـــــــــــــــة	
الفصل التمهيدي : التطور التاريخي لمشروع الوحدة العربية	
المبحث الأول: الوضع العام في الوطن العربي مطلع القرن 20	06
01_ تفكيك البلاد العربية:	06
أ- اتفاقية سايكس بيكو:	06
ب- وعد بلفور:	08
ت- مؤتمر سان ريمو:	10
02_ ردود الأفعال:	11
المبحث الثاني : الخلفية التاريخية لمشروع الوحدة العربية:	14
01_ الجذور التاريخية لمشروع الوحدة العربية:	14
02_ بعض التجارب الوحدوية في الوطن العربي	15
أ/ – سوريا الكبرى	15
ب/ – الهلال الخصيب:	18
الفصل الأول: إرهاصات التجربة الوحدوية في الإمارات العربية المتحدة	
المبحث الأول : جغرافية المنطقة وأهميتها الاستراتيجية	23
01_ التعريف بالمنطقة جغرافيا:	23
02_ التشكيلات القبلية:	26
أ/ القواسم:	26
ب/ اتحاد قبائل أبو ظبي:	28
أولا: بنو ياس:	28
ثانياً: المناصير:	29
ثالثا : العوامر:	29
رابعا: قبيلة الظواهر:	29
03_ الأهمية الاستراتيجية للمنطقة:	29

المبحث الثاني : التجارب الوحدوية السابقة لقيام دولة الإمارات العربية:	31
01- إرهاصات الوحدة:	31
02- التجارب الوحدوية:	33
أ/ الاتحاد الثنائي (أبو ظبي . دبي) 1968	35
ب/ الاتحاد التساعي:	37
الفصل الثاني: تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة	
المبحث الأول : تأسيس دولة الإمارات العربية:	41
01_ قيام دولة الإمارات:	41
02_ ترسيخ الاتحاد :	43
أولا: المجلس الاعلى للاتحاد	46
ثانيا: رئيس الاتحاد ونائبه:	46
ثالثا: مجلس الوزراء:	47
رابعا: المجلس الوطني الاتحادي	47
خامسا: القضاء الاتحادي:	48
المبحث الثاني : مكاسب الدولة في ظل الاتحاد:	50
01- الجانب السياسي:	50
أولا: العلاقات العربية	50
ثانيا: العلاقات الدولية:	51
02- الجانب الاقتصادي:	52
03- الجانب الاجتماعي:	60
خاتمة	63
قائمة المصادر والمراجع.	
قائمة الملاحق	
فهرس المحتويات	

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز تجربة الإمارات العربية المتحدة من بين المحاولات العربية في النصف الثاني من القرن ال 20 باعتبارها التجربة الوحيدة التي قدر لها النجاح.

وخلصت هذه الدراسة إلى الوقوف عند أهم الظروف التي ساعدت على قيامها ودور القومية العربية في تجسيد الفكرة وأخيرا أهم النجاحات التي حققتها في مختلف المجالات والتي بقيت آثارها بارزة على مدى خمسة عقود من الزمن.

كلمات مفتاحية: تجارب الوحدة العربية. تجسيد الوحدة. اتحاد. الامارات العربية . إمارة.

Abstract:

This study aims to try to highlight the exeperience of the United Arabs Emirates among the arab attempts in the second half of the 20th Century, as the only experiment that succeeded. This study concluded to stand at the most important circumstances that helped to establish it and the role of arab nationalism in embodying the idea. And finaly, the most important succeses achieved in Various fields, whose effects remained prominent for five decades.

Keywords: the exeperience of Arab unity, the Embodiment of Unity, Unity, United Arabs Emirates, Emirate.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Mohamed Boudiaf of M'sila
Vice-rectorate of 3rd Cycle Higher Eduction,
University Habilitation, Scientific Research
and Post-graduation Higher Education

جامعة "محمد بوضياف" المسيلة
نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل
الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج

تصريح شرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(المرجع: ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي اسفله:

السيد (ة): علال سميرة الصفة: (طالب، أستاذ باحث) طالبة

المولود(ة) بتاريخ: 19 / 07 / 1992 في: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر. س.) رقم 201274236 الصادرة بتاريخ: 2017/03/16 عن: تامونغ المسيلة

المسجّل(ة) بكلية/ معهد: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

و المكلف بإنجاز أعمال بحث أطروحة دكتوراه، عنوانها: تجارب الوحدة في الوطن العربي الإمارات العربية المتحدة أنموذجا

أصرح بشرفي أني اطلعت على كل مواد القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 و المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية، و ألتزم باحترامه بكل صرامة و بدون تحفظ، و كما أني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

ملاحظة: يمضى هذا التصريح عند نائب العميد(مدير) المكلف بالبحث العلمي و يوضع في ملف المعني.

حررت هذه الشهادة بتاريخ: 2024 / 06 / 03

توقيع المعني مع البصمة

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Mohamed Boudiaf of M'sila
Vice-rectorate of 3rd Cycle Higher Eduction,
University Habilitation, Scientific Research
and Post-graduation Higher Education

جامعة "محمد بوضياف" المسيلة
نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل
الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج

تصريح شرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(المرجع: ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي اسفله:

السيد (ة): صغيري فضيلة الصفة: (طالب، أستاذ باحث) طالبة

المولود(ة) بتاريخ: 1989/12/26 في: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر. س.) رقم 206457359 الصادرة بتاريخ: 2021/02/14 عن: حاكم الضاحية المسيلة

المسجّل(ة) بكلية/ معهد: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

و المكلف بإنجاز أعمال بحث أطروحة دكتوراه، عنوانها: تجارب الوحدة في الوطن العربي الإمارات العربية أنموذجا

أصرح بشرفي أني اطلعت على كل مواد القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 و المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية، و ألتزم باحترامه بكل صرامة و بدون تحفظ، و كما أني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

ملاحظة: يمضى هذا التصريح عند نائب العميد(مدير) المكلف بالبحث العلمي و يوضع في ملف المعني.

حررت هذه الشهادة بتاريخ: 2024/06/03

توقيع المعني مع البصمة

CS Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

تجارب الوحدة في الوطن العربي
الإمارات العربية "أنموذجا"

إعداد الطلبة:

1- علال شهرة رقم التسجيل 23 23115071791
2- صغيري فضيلة رقم التسجيل: 23230751062 27

القسم: التاريخ **الشعبة:** التخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

إشراف: بن حامد السعيدة **الرتبة:** أستاذ محاضر "أ"

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2022-2023 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

د/ سعيدة بن حامد

رنيس فريق الاختصاص

د/ سعيدة بن حامد

رنيس القسم

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
مساعد رئيس القسم مكلف بالتكوين والتعليم في الطور
د. عباس فتحي

لتحميل الوثيقة يرجى نسخ الرمز

Scanné avec CamScanner